مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.743
1 August 1996
ARABIC
Original: ENGLISH

المحضر النهائي للجلسة العامة الثالثة والأربعين بعد السبعمائة

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف،
يوم الخميس، ١ آب/أغسطس ١٩٩٦، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد أوروتيا (بيرو)

الرئيس (الكلمة بالاسبانية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٧٤٣ لمؤتمر نزع السلاح.

وأود أولاً وقبل كل شيء، بالنيابة عن المؤتمر وبالإصالة عن نفسي، أن أرحب مرة أخرى بالسيد جون هولوم مدير وكالة تحديد الأسلحة ونزع السلاح في الولايات المتحدة الذي سيكون أول المتحدثين لدينا اليوم. وكما يتذكر معظمكم، فإن السيد هولوم حضر مؤتمرنا، في بداية الدورة في كانون الثاني/يناير. وإن وجوده بين ظهرانينا اليوم في هذا الوقت الحاسم الذي توجه فيه كل جهودنا نحو إتمام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، يُظهر الأهمية الكبيرة التي تعلقها حكومته على عقد المعاهدة. ويحدوني الاقتناع بأن بيانه سيلقى، كما حدث في مناسبات سابقة، أكبر قدر من المتابعة والاهتمام.

بالاضافة الى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية الموقر، لدي على قائمة المتحدثين اليوم، الممثلون الموقرون للصين وباكستان ونيوزيلندا واستراليا وبلجيكا واليابان وسويسرا وكولومبيا وجمهورية ايران الاسلامية وسري لانكا والبرازيل. وبمجرد اختتامنا لقائمة المتحدثين، أنوي أن أعرض على المؤتمر الطلبين المقدمين من كازاخستان وسيشيل للاشتراك في أعمال مؤتمرنا كدول غير أعضاء وفقاً لنظامنا الداخلي، من أجل أن يتخذ المؤتمر قراراً بشأنهما. أعطي الكلمة الآن للممثل الموقر للولايات المتحدة الأمريكية، السيد جون هولوم.

السيد هولوم (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس، إن الولايات المتحدة تهنئكم على اضطلاعكم بسدة الرئاسة في هذا الوقت الحاسم بالنسبة للتحديد المتعدد الأطراف للأسلحة. لقد دعمت بيرو منذ وقت طويل أعمال مؤتمر نزع السلاح. وإن قيادتكم ستكون حيوية في الوقت الذي يتم فيه مؤتمر نزع السلاح عمله بشأن ذلك الهدف لتحديد الأسلحة الذي خاض المؤتمر لأجله أطول وأشق كفاح، ألا وهو معاهدة الحظر الشامل للتجارب.

لقد أُتيحت لي الفرصة خلال هذا الاسبوع للاجتماع مع كثيرين من بينكم في جلسات أصغر نطاقاً وللتشاور بشأن الكيفية التي تمكننا، على وجه السرعة، من عقد معاهدة الحظر الشامل للتجارب، وإنه لامتياز لي اليوم أن أتحدث أمامكم رسمياً. وأود أن أبدأ بالإشارة الى العناصر الرئيسية في البيان الذي أدلى به الرئيس كلينتون منذ أيام قليلة مضت، يوم ٢٦ تموز/يوليه. لقد قال الرئيس:

> "أشعر بالفخر اليوم إذ أود أن أبلغكم أنه عندما يستأنف مؤتمر نزع السلاح انعقاده في جنيف يوم الاثنين سنكون أقرب خطوةً من تحقيق رؤيا الرئيس كنيدي لعالم أكثر أمناً. إن الولايات المتحدة ستؤيد، دون تغيير، معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي اقترحها رئيس لجنة التفاوض عندما أُرجئت المفاوضات في حزيران/يونيه الماضي".

ثم دعا الرئيس جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح الى "تقديم نص الرئيس دون تغيير الى الأمم المتحدة بحيث يمكن للجمعية العامة أن توافق على المعاهدة، وأن تفتح باب التوقيع عليها في أيلول/سبتمبر". وقال في ختام بيانه "إن هذا سيكون شيئاً رائعاً".

طوال الثمانينات، لم تكن الولايات المتحدة مستعدة للتحرك السريع من أجل عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية. ومع ذلك، فمنذ عام ١٩٩٣، أكد الرئيس كلينتون أننا على استعداد لتحقيق هذا الهدف التاريخي. فهل هذا المؤتمر على استعداد لذلك؟

إن النص الذي صادق عليه الرئيس كلنيتون هو الذي أنتجه الرئيس الموقر للجنة المخصصة لحظر التجارب النووية، السفير راماكر من هولندا، في ٢٨ حزيران/يونيه. وأهنئ السفير راماكر على العمل الجيد الذي أنجزه، وبوجه خاص، على اجتهاده وعنايته في أن يستخلص من هذه الهيئة اتفاقاً متوازناً ومناسباً، اتفاقاً بلور من آرائنا المتباينة حصيلة تتيح لنا جميعاً أن نعلن تحقيق نصر، وأن نعتبر هذا الاتفاق بمثابة نجاح لنا.

وحرص السفير راماكر على تفادي تقديم المعاهدة على أساس "أن تقبلها كلها أو ترفضها كلها". وإنما قدمها بالأحرى الى المؤتمر على أنها تمثل أفضل ما بذله من جهد من أجل التعبير عن توافق الآراء حيثما أمكن تلمس هذا التوافق، وكحل وسط معقول حيثما افتُقد الرأي المشترك.

وعلى الرغم من ذلك، فينبغي لنا جميعاً الاعتراف بأن المسألة، من الناحية العملية، لا تزال تتمثل في الاختيار بين هذه المعاهدة، وبين لا معاهدة على الإطلاق. وهو وضع لا يمليه الرئيس، وإنما تمليه الظروف الموضوعية.

إن أخذ نص مشرع المعاهدة هذا كمجرد نقطة بدء لإجراء مزيد من المفاوضات بدلاً من اعتباره أفضل النتائج التي أمكننا تحقيقها، يمكن أن يكون له معنى إذا كانت المواقف الوطنية تتسم بالمرونة وهو ما لم يستطع السفير راماكر أن يلمسه. لكن هذه المواقف لا تتسم بذلك، ونحن نعلم هذا، وقد اكتشفناه. وبوسعنا أن نستنفد مزيداً من الأيام أو الشهور أو مزيد من السنوات سعياً الى التوصل الى معاهدة مثالية، لكننا لن نفعل قط أفضل مما فعلنا.

ولذا فسواء سميت المسألة "إعادة تفاوض" أو مجرد "تدقيق"، فإن أرجح النتائج المترتبة على إجراء مزيد من المفاوضات، هو القضاء على هذه المعاهدة - والارتداد الى الخلف بالجهود التي بُذلت طوال ٤٠ عاماً من أجل حظر التفجيرات النووية.

وحيث أن الولايات المتحدة تؤيد المعاهدة بقوة، أود أن أتناول باختصار الانتقادات الرئيسية الموجهة للنص الذي اقترحه الرئيس.

فأولاً هناك ادعاء بأن مشروع المعاهدة لا يسهم إسهاماً كافياً في نزع السلاح النووي، لأنه لا يتضمن بصفة خاصة، التزاماً بنقطة انتهاء محددة، يكون نزع السلاح فيها قد أصبح تاماً.

لكن مشروع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يتسق اتساقاً كاملاً مع عملية نزع السلاح النووي. ولا أقل من ٥ فقرات في الديباجة تتناول الارتباط بين الجانبين، كذلك، فإن الديباجة وبقية المعاهدة يخضعان لإعادة النظر.

وبالطبع، فإن الالتزام الأساسي لجميع الأطراف بالكفاح من أجل نزع السلاح ينبثق عن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - كما أُعيد تأكيده في المبادئ والأهداف التي اعتمدها مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار وتمديدها الذي عـُقد في العام الماضي. ودعت هذه الوثيقة ذاتها الى عقد معاهدة الحظر الشامل للتجارب باعتباره الأولوية الأولى في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٦. وفي الخريف الماضي قدمت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا الموعد النهائي، بتوافق الآراء، الى شهر أيلول/سبتمبر الحالي.

إن بعض الدول الأعضاء تريد، بشكل واضح، حتى أكثر من ذلك، لكننا نحسن صنعاً جميعاً لو تأملنا ما كان سيغدو عليه حالنا اليوم، لو كان الرئيس كنيدي وغيره ممن سبقونا في هذه المشاريع قد اعتمدوا مبدأ عدم اتخاذ أي خطوة هامة حتى يمكن تحقيق كل شيء. فلو طـُبقت قاعدة من هذا القبيل، لكان إجراء التجارب النووية في الجو والأرض لا يزال مباحاً، بسبب عدم تمكننا من الاتفاق على منعه. ولما كانت هناك أيضاً معاهدة عدم انتشار نووي. ولكانت أُحبطت أيضاً الخطوات الهائلة في مجال نزع السلاح النووي التي يجري القيام بها الآن - والتي يـُخفض بموجبها ثلثا الرؤوس الحربية الاستراتيجية للولايات المتحدة وللاتحاد السوفياتي السابق. بالاضافة الى آلاف أخرى من منظومات القذائف المتوسطة المدى، والقصيرة المدى لأنه ما كان باستطاعتنا آنئذٍ أن نستشف بوضوح الخطوة التالية، وبدرجة أكبر الخطوة النهائية.

ومن الواضح أن الافراط في إثقال معاهدة الحظر الشامل للتجارب بأهداف غير عادية لا يمكن تحقيقها الآن، هي صيغة لا تحقق التقدم وإنما تصيب بالشلل - ومسعى لا يستهدف التوصل الى ما هو ممكن وإنما الى ما هو غير ممكن، من أجل إيقاف هذا العمل حيث هو.

وثاني نقد يوجه للمعاهدة هو أنه ينبغي توسيع نطاقها، ليشمل التجارب غير التفجيرية التي تشمل رؤوساً حربية نووية أو حتى الحسابات الرياضية لما يمكن أن يترتب على استخدام المتفجرات النووية.

وإذا نحينا جانباً استحالة التحقق من هذه التقييدات، فإن الولايات المتحدة أوضحت أن الخطوات اللازمة للمحافظة على سلامة وموثوقية الأسلحة المتبقية لا تتطلب وجوب مواصلة التفجيرات النووية. بل إننا أوضحنا بجلاء أيضاً منذ الرسالة التي وجهها الرئيس كلينتون الى هذا المؤتمر في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، أن هذه المعاهدة سوف توقف استحداث أجيال جديدة من الأسلحة النووية، كما ستقيد انتشار القدرات التفجيرية النووية الى دول أخرى. ويشار الى هذا في بعض الأحيان على أنه وقف للانتشار الرأسي والانتشار الأفقي على السواء. دعوني أكرر: إن أنشطة الولايات المتحدة فيما يتعلق بإدارة مخزوناتها لن تزودنا، في غيبة إجراء تجارب نووية، بوسائل إبطال أثر الحظر الشامل للتجارب، أو اكتشاف بدائل تكنولوجية، أو صنع أنواع جديدة من الأسلحة النووية.

على هذا النحو، ستوقف معاهدة الحظر الشامل للتجارب، في الواقع، الانتشار الرأسي للأسلحة النووية. وكما أوضح الرئيس كلينتون في ٢٢ أيار/مايو "لقد تعين علينا وقف صنع جيل جديد كامل من الأسلحة النووية بسبب التوقيع على معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية هذا العام".

وثمة نقد آخر للمعاهدة هو أن نظام التحقق يذهب الى أبعد من اللازم. إن آراء الولايات المتحدة فيما يتعلق بالتحقق معروفة جيداً: فلقد كنا نفضل تدابير أقوى، لا سيما في عملية صنع القرار بالنسبة لعمليات التفتيش الموقعي، وفي الأحكام المحددة العديدة التي تؤثر على التنفيذ العملي لنظام التفتيش.

وأشعر أني في غير حاجة الى الدفاع عن هذا الرأي. إن مهمة مؤتمر نزع السلاح ليست هي بناء رموز سياسية وإنما هي التفاوض من أجل التوصل الى اتفاقات قابلة للنفاذ. ويتطلب هذا تحققاً فعالاً، لا حسبما يفضل أي طرف وإنما تحققاً فعالاً بدونه لا يكون لعمل هذه الهيئة معنى. والواقع أنه منذ نحو أربعة أعوام، عندما جرى إتمام اتفاقية الأسلحة الكيميائية، تمثل توافق الآراء، في ذلك الوقت، في أن توافر نسبة دون الأغلبية، تبلغ رُبع أصوات أعضاء المجلس التنفيذي، يكفي للتصريح بإجراء تفتيش موقعي.

وعلى الرغم من ذلك، اتخذت الولايات المتحدة قراراً صعباً هو أنها، مراعاة لكافة الآراء، ستقبل المواقف المعبَّر عنها في مشروع المعاهدة، معترفة بأنها إذ فعلت ذلك، قد وصلت بموقفها الى أقصى مداه، فيما يتعلق بالتحقق الفعال، سواء بالنسبة لاكتشاف الخداع أو بالنسبة لردعه.

ومن ناحية أخرى، فإن الولايات المتحدة ليست أقل من أي طرف آخر في حاجتها الى الثقة في أن المرافق غير المرتبطة بنطاق هذه المعاهدة لن تكون عرضة لعملية تفحص لا مبرر لها. لكننا نعتقد أن مشروع المعاهدة ينزع الى "الدفاع" الى درجة أبعد من اللازم. وإذا كنا ننشد التحقق من معاهدة تجعل قوة التفجير - صفراً - حقاً، لا يمكننا أن نفعل ذلك بدون أن تعزز أشد أحكام المعاهدة تواضعاً، على الأقل، عمليات التحقق في الأماكن التي يمكن، على نحو معقول، تصور أن تحدث فيها تفجيرات نووية.

يجري التدليل على أن الحكم الخاص ببدء النفاذ يضع جدوى المعاهدة، وسيادة الدول على السواء، موضع شك. وبشأن هذه المسألة، كانت الولايات المتحدة تفضل عدداً من النتائج غير الحصيلة التي نستعد الآن لتأييدها. كما أننا ندرك جيداً القلق الذي أعربت عنه دول ومجموعات كثيرة من أن هذا الحكم هو بمثابة إخصاء للمعاهدة.

إن الولايات المتحدة لا تشارك في هذا التقييم. لأننا نعلم - في الواقع، من خبرتنا الخاصة بشأن هذه المعاهدة، أن آراء الحكومات تتطور. ولذا، فإننا على ثقة من أن المعاهدة لن توقَّع فوراً من جانب الأغلبية الكبيرة من الدول فقط، وإنما سنجد كذلك أن أولئك الذين لا يتخذون حالياً موقف التأييد للمعاهدة، سيعيدون النظر في موقفهم، قبل مرور وقت طويل.

إن هذه الثقة تنبع من اقتناعنا بأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ستخدم، في الواقع، الأهداف الأمنية الأساسية لجميع الدول، وأنها ستكون في الواقع المَعلَم المقبل على الطريق نحو نزع السلاح النووي، كما ستكون عاملاً هاماً في تحقيق الاستقرار في كافة مناطق العالم، وستحقق في الواقع التطلعات التي أعربت عنها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بقوة على مدى العقود الأربعة الماضية من أجل وقف جميع التجارب التفجيرية النووية.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إنما تخدم أهدافها النهائية حتى قبل بدء نفاذها. فالإجراءات التي تتخذها هذه الهيئة، بموافقتها على تقديم المعاهدة الى الجمعية العامة للأمم المتحدة، والإجراءات التي تتخذها الجمعية العامة والتي تتمثل في موافقتها على المصادقة على المعاهدة، وطلب فتح باب التوقيع عليها، وكذلك الإجراءات التي تتخذها الدول، والتي تتمثل في توقيع المعاهدة، سوف ترسي قاعدة سلوك قوية ضد التفجيرات النووية. ومنذ وقت اتخاذ القرار، فإن شبه التوافق في الآراء الذي حققه المجتمع الدولي سيفيد كحاجز قوي ضد إجراء التجارب. وكبرهان على ذلك، سأوضح أنه حتى قبل إتمام

المفاوضات، لكن على ضوئها، أوقفت جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية فعلياً تجاربها على الأسلحة النووية.

لقد جرى التذرع بلفظة "السيادة" فيما يتعلق بالحكم الخاص ببدء النفاذ. ولا أحد ينكر الحق السيادي لأي دولة في اختيار إقرار هذه المعاهدة أو عدم إقرارها، توقيعها أو عدم توقيعها، التصديق عليها أو عدم التصديق عليها. لكن يتعين علينا أيضاً أن نراعي الحقوق السيادية لجميع الدول الأخرى في هذه المفاوضات، في أن تقرر بشكل جماعي، الشروط اللازمة لتحقيق الفعالية الكاملة للمعاهدة. كما ينبغي لنا أن نراعي أيضاً مكانة مؤتمر نزع السلاح، والى أي مدى ستعاني إذا لم يستطع المؤتمر إتمام هذه المفاوضات التاريخية.

وأخيراً فإننا نسمع شكاوي بشأن العملية التفاوضية - من أنه لم تجر سوى مفاوضات ضئيلة جداً، أو أن المعاهدة قد "طـُبخت سلفاً" بطريقة ما من قبل السفير راماكر أو مجموعة أو أخرى من الدول.

وقد قـُدم الرد على ذلك في النصوص وفي العملية التي أنتجتها، على السواء.

فيما يتعلق بما إذا كان النص قد "طبخ سلفاً"، استطيع فقط أن أقول لكم إنه لو كانت الولايات المتحدة ضلعت في نشاط من هذا القبيل، لكنا استعنا "بكتاب طهي" مختلف الى حد كبير. فمن بين أشياء أخرى كثيرة، لا تحتوي المعاهدة على: اقتراحنا الأصلي بطرح خيار الانسحاب من المعاهدة عند حد الـ١٠ سنوات بدون ذكر الأسباب التي تتعلق بالمصلحة الوطنية العليا، واقتراحنا بأن يتيح نطاق المعاهدة مجالاً لما يسمى بالتجارب "النووية المائية" ذات القوى النووية الصغيرة جداً، كما لا تحتوي على موقفنا بوجوب إجراء عمليات التفتيش الموقعي تلقائياً إلا إذا صوت ثلثا أعضاء المجلس التنفيذي بـ"لا"، وفيما يتعلق بالتحقق ككل، تميل المعاهدة الى "الدفاع" على نحو أجبر الولايات المتحدة على أن تقرر، على مضض، أنها تقبل، بشق النفس، التسوية التي برع السفير راماكر في إعدادها، وأنه كما قلت، كانت الولايات المتحدة تفضل بقوة التوصل الى نتيجة مختلفة بشأن بدء النفاذ. لكننا مقتنعون بأن احتمال التوصل الى نتيجة أفضل عن طريق إجراء المزيد من المفاوضات، احتمال منعدم.

ومن المؤكد أن لدينا جميعاً شعور بالإحباط تجاه جوانب في هذه المعاهدة. ويعود هذا على وجه الدقة الى أنها انبثقت من عملية تفاوضية كان عليها أن تراعي طائفة كبيرة متنوعة من المصالح ووجهات النظر الوطنية.

إن النص الحالي، هو، بشكل واضح، حصيلة الجهود التي بذلتها جميع الوفود لمدة عامين ونصف العام، إنه حصيلة النص المتداول والمشاريع أو الأجزاء البديلة التي أدخلتها وفود عديدة، وحصيلة جهود الأفرقة العاملة، والأعمال المكثفة التي قام به عديد من أصدقاء الرئيس الذين ركزوا على مسائل معينة، كما أنه حصيلة مشاورات الرئيس المدققة، وبلورته للمواقف التي اتخذت من المشاريع المتعاقبة. وقد كان لكل بلد أراد أن يكون له نصيب في تلك الإجراءات، ولكل مجموعة، نصيباً فيها.

إن الشطر الأعظم من النص، وربما ٩٠ أو ٩٥ في المائة منه، يمثل بصدق، الحالة الحقيقية للمفاوضات حيثما تحقـــق توافـــق في الآراء. أما الباقي - الذي من المؤكد أنه يشمل بعض أهم المسائل وأشدها حساسية - فيدل على السعي الى إيجاد حلول وسط مناسبة بين اختلافات قوية في الرأي، ولا يمكن التوفيق

بينها. كذلك ففيما يتعلق بتلك الأحكام، من مثل الأحكام الخاصة بآلية طلب إجراء عمليات التفتيش الموقعي، فينبغي لنا الاعتراف أولاً بأنها، الى حد كبير، مسائل "حصيلتها صفراً"، بحيث أنه لا يمكن دفع النص نحو أحد الجوانب، بدون الابتعاد عن الجانب الآخر. بيد أن الأهم تماماً، هو أن الرئيس في سعيه البارع لإيجاد حلول، كان بشكل واضح، منصفاً ومعقولاً في أحكامه، بشكل مدقق. وأجرى مشاورات واسعة. وبذل قصارى جهده لتقدير كلا مضمون الآراء ومدى حدتها. لقد راعى مصالح الأمن الوطني، والسوابق العالمية المعنية. ونتيجة لذلك، أنتج مشروع معاهدة لا يمكن لأي منا، على الرغم من احباطاتنا، أن يدعي أنه غير تمثيلي أو غير مناسب. فالواقع أنه إذا كانت ادعاءات من هذا القبيل لا تزال تـُطرح، فإنه يتعين علينا في هذه الحالة أن نتشكك بجدية فيما إذا كان بوسع هيئة متعددة الأطراف من هذا النوع، أن تجري على الإطلاق، مفاوضات سليمة أو تتوصل الى نتائج نهائية على السواء.

ولذا، فإن هذا النص هو الذي ينبغي تقديمه الى الجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل إقراره، وفتح باب التوقيع عليه في بداية الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة.

وعلى الرغم من المشاكل الواضحة المتبقية، لا زلت أؤمن أن هذا يمكن أن يتحقق لسببين رئيسيين: الأول ينبع من تصورنا لما يحدث إذا ما أخفقنا. فلا يستطيع أحد أن يضمن أنه إذا قدم مؤتمر نزع السلاح هذه المعاهدة الى الأمم المتحدة، فإنه في تاريخ محدد سيصبح العالم خالياً من الأسلحة النووية. لكن باستطاعة الجميع أن يدركوا إدراكاً كاملاً أن هذا اليوم سيتأخر طويلاً، وربما الى أجل غير محدد، إذا ترددنا الآن بعد الجهود التي بذلت على مدى أربعة عقود، في اتخاذ الخطوة الملموسة التالية على ذلك الطريق.

وإذا أخفقنا الآن، فلن يتذكر أحد أن ذلك كان سعياً من أجل تحقيق مجد أكبر وتقدم أكثر في آن معاً، ومن أجل التوصل الى اتفاق أكثر اكتمالاً. وإنما سيتذكرون ببساطة أن الدول الأعضاء كانت أمامها فرصة لاتخاذ خطوة قيـّمة الى حد كبير، لكنها لم تستطع الاتفاق فيما بينها من أجل تحقيق ذلك.

بيد أننا نستطيع العمل الآن ليس فقط من أجل تجنب ذلك المصير الكئيب وإنما أيضاً من أجل أن نصوغ مستقبلاً بديلاً مفعماً بالأمل. لأن هذه المعاهدة تنجز حقاً، هدفاً قديم العهد، وسامياً - ألا وهو إنهاء التفجيرات النووية من أي حجم، ومن قِبـَل أي طرف، وفي أي مكان، والى الأبد. ذلك أن نطاق هذه المعاهدة يجسد حقاً الهدف المتخيـَّل للحظر الشامل للتجارب منذ فترة منتصف الخمسينات المبكرة، حينما رأى قادة عالميون ذوو بصيرة كبيرة، أن إنهاء جميع التفجيرات النووية سوف يقيـِّد بشكل حاد المزيد من استحداث الأسلحة النووية. وأن لهذه المعاهدة كذلك، مكاناً حقيقياً في عملية نزع السلاح - إذ أنها تمثل خطوة عملاقة صوب اليوم الذي تصبح فيه الأسلحة النووية ذاتها من ذكريات الماضي.

لقد حان أخيراً وقت عقد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. فلندع جميع الأمم الممثلة هنا وممثليها الموقرين يـُذكـَرون على أنهم، في النهاية، أصحاب الفضل فيها، وبذلك يتبوأون مكاناً مشرِّفاً في التاريخ، ويكونوا قد خدموا عالماً منتظراً، يعترف لهم بالجميل.

الرئيس (الكلمة بالاسبانية): أشكر ممثل الولايات المتحدة الموقر على بيانه الهام وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة. أعطي الكلمة الآن لممثل الصين الموقر السفير شا.

السيد شا (الصين) (الكلمة بالصينية): السيد الرئيس، يشعر الوفد الصيني بالاغتباط إذ يراكم مرة أخرى تتبوأون سدة رئاسة مؤتمر نزع السلاح. لقد وصلت المفاوضات من أجل عقد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، حالياً الى مرحلة حاسمة حقاً. وفي اعتقادنا أنه بتوافر قيادة أمينة وكفؤة، وتوافر روح المراعاة الكاملة للشواغل المشروعة لجميع الأطراف المتفاوضة، سيكون باستطاعتنا أن نعقد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ونوقعها في غضون هذا العام. وسيواصل الوفد الصيني التعاون بشكل كامل معكم السيد الرئيس، ومع الوفود الأخرى من أجل تحقيق هذا الهدف.

وبغية التحقيق الدؤوب للآمال التي طالما اعتز بها المجتمع الدولي، ومن أجل دفع المفاوضات الخاصة بعقد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية قدماً الى الأمام بغية التشجيع على نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، اشترك الوفد الصيني في المفاوضات بطريقة إيجابية وجدية في العامين ونصف العام الماضيين، بتعليمات من الحكومة الصينية. ويحدونا أمل صادق في أن تتمكن جميع الأطراف المعنية من خلال جهودها المشتركة من أن تعقد في غضون هذا العام، وعلى أساس من توافق الآراء، معاهدة منصفة ومعقولة ويمكن التحقق منها وغير محددة المدة وتحظى بالتزام عالمي.

وبغية تسهيل عقد هذه المعاهدة في الوقت المقرر لها، تحلت الصين، بدرجات متفاوتة، بروح التسوية وأظهرت مرونتها بشأن جميع المسائل الهامة في هذه المعاهدة تقريباً. فبشأن نطاق المعاهدة، حذفت الصين عبارة "إطلاق الطاقة النووية" ووافقت على حظر "أي تفجير نووي آخر" بالاضافة الى التفجيرات المتعلقة بالتجارب على الأسلحة النووية. وبشأن مسألة التفجيرات النووية السلمية، تحترم الصين موقف البلدان الأخرى. وقد وافقت على حظر التفجيرات النووية السلمية مؤقتاً. وبشأن مسألة التعهدات من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بألا تكون البادئة باستخدام الأسلحة النووية ضد بعضها البعض، وبألا تستخدم أو تهدد باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو المناطق الخالية من الأسلحة النووية، سحبت الصين نصوص مقترحاتها ذات الصلة. كما سحبت أيضاً نص مقترحها بشأن "الاستخدام السلمي للطاقة النووية" و"العلاقة بالاتفاقات الدولية الأخرى". وفيما يتعلق بالمسائل التي تخص نظام الرصد الدولي، سحبت الصين مقترحها بشأن إدماج النبض الكهرمغنطيسي وشبكة الرصد بالسواتل في النظام. كما أظهر الوفد الصيني مرونة كبيرة بشأن المسائل المتعلقة بالتفتيش الموقعي، من مثل المشاورات والتوضيحات قبل إجراء التفتيش الموقعي، وبشأن الغرض منه، وحدوده الزمنية، وعمليات التحضير له، وخطة التفتيش، والأساليب التقنية المتبعة وحجم المنطقة التي تخضع للتفتيش. وفيما يتعلق بنظام الوصول الخاص بالتفتيش الموقعي فإن الصين مستعدة الآن للدخول في كثير من الالتزامات الدولية الجديدة، بما في ذلك، ولأول مرة، قبول "نظام التحليقات الجوية الفوقية". وفيما يخص مسألة الوسائل التقنية الوطنية، عارضت الصين بشكل ثابت في العامين والأكثر الماضيين، مفهوم السماح للوسائل التقنية الوطنية بأن تلعب دوراً في نظام التحقق من الامتثال لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لا سيما فيما يتعلق بطلب إجراء التفتيش الموقعي. بيد أن الصين أجرت تعديلاً هائلاً في موقفها وتستطيع الآن الموافقة على السماح لوسائل تقنية وطنية بحتة بأن تلعب دوراً تكميلياً فيما يتعلق بطلب إجراء تفتيش موقعي. وهذا تنازل كبير من جانب الصين في المرحلة النهائية من المفاوضات. أما فيما يتعلق بالأساس الذي يستند اليه طلب التفتيش الموقعي وإجراءات صنع القرار فيما يتعلق بإجراء هذا التفتيش، فسأشرح موقف الصين بتفصيل أكبر فيما بعد. وأود أن أؤكد على أن هذه المرونة وهذا الاتسام بروح التسوية لم يكونا بالأمر اليسير على الصين، وأنها تحلت بهما لغرض وحيد هو تسهيل التبكير بعقد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وغني عن القول، إن

الصين لن تتخذ موقف المرونة والسعي للتوصل الى حلول وسط فيما يخص المسائل التي تتعلق بالمصالح الأساسية لأمنها الوطني.

لقد درست الصين بعناية نص المعاهدة (WP.330/Rev.1) الذي عرضه رئيس اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية في ٢٨ حزيران/يونيه. ونعتقد أن الطريقة التي يتناول بها النص مسائل كثيرة، تعكس حصيلة المفاوضات الشاقة التي دارت خلال العامين ونصف العام الماضيين والتي غطت، على وجه العموم، شواغل الصين. ويرى الوفد الصيني أن هذه الأجزاء مقبولة من حيث المبدأ. وفي الوقت ذاته، ينبغي أن أوضح الاختلافات التي لا تزال قائمة بين موقف الصين والخيارات التي عرضها رئيس اللجنة المخصصة في نصه المتعلق بالأساس الذي يستند إليه طلب إجراء التفتيش الموقعي وإجراءات صنع القرار في هذا الصدد. إن ما يسمى بـ"خيار الحل الوسط" الوارد في النص الحالي الذي يقدمه الرئيس، لا يناسب سوى احتياجات ومصالح بلدان معينة تحوز تكنولوجيات تحقّق متقدمة، غير أن هذا الخيار لا يعكس بشكل كامل، أو انه ببساطة يتجاهل المقترحات والمطالب المعقولة التي قدمتها بلدان كثيرة أخرى، بما في ذلك الصين. كما أنه لا يعكس بشكل موضوعي، الوضع الحقيقي للمفاوضات في المرحلة النهائية. وهذا الخيار يضمن بالكاد إجراء تفتيش موقعي منصف. ويساور الوفد الصيني قلق بالغ في هذا الصدد. ويرى الوفد أن الأساس الذي يستند إليه طلب التفتيش الموقعي، وإجراءات صنع القرار في هذا الصدد هما آخر مسألة رئيسية لم تُحل في المفاوضات، وهي تستحق التوصل الى حل مرضٍ. ولهذا السبب، نقترح وجوب إجراء المشاورات أو المفاوضات بشأن هذه المسألة، على الفور، بطريقة مناسبة بغية التوصل الى حل يمثل توافق الآراء.

ويؤكد الوفد الصيني أنه لا ٢٨ حزيران/يونيه، ولا ٢٩ تموز/يوليه يمثلان نهاية العالم. ويدرك الوفد بشكل يقيني أن المجتمع الدولي، وجميع البلدان في العالم تقريباً وكثير من المنظمات غير الحكومية تتوقع التبكير بعقد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويشاطرها الوفد الصيني الأمل في تحقيق هذا الهدف. إن وضع حد زمني للمفاوضات يمكن أن يؤدي الى إحراز تقدم في المفاوضات. إلا أن الهدف الأساسي لمفاوضاتنا ينبغي أن يكون هو عقد معاهدة تصمد لاختبار الزمن، ولا تكون على حساب المصالح المشروعة لدول أطراف مقبلة. وبالنسبة للجنة المخصصة ذاتها، ينبغي أن يكون الهدف الأساسي هو إنجاز ولايتها التفاوضية. فالمفاوضات تصل الى غايتها فقط بعد أن تتفق جميع الأطراف المتفاوضة من خلال توافق في الآراء على أن الأهداف المذكورة آنفاً، قد تحققت.

أود الآن أن أوضح بعض الآراء الأساسية للوفد الصيني بشأن المسائل المتعلقة بالتفتيش الموقعي، وأن أقدم بعض المقترحات من أجل تسوية الخلافات. فالتفتيش الموقعي هو الملاذ الأخير لنظام التحقق من الامتثال لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب، ويستخدم في ظروف استثنائية للغاية. وقد كان هذا هو الرأي المشترك لجميع الأطراف، ولذا ينبغي لنا انتهاج موقف حذر جداً لدى التعامل مع مسألة الأساس الذي يُطلب إجراء التفتيش استنادا اليه، ومسالة إجراءات صنع القرار بالنسبة لعمليات التفتيش الموقعي.

فأولاً بالنسبة للاساس الذي يستند إليه طلب إجراء التفتيش الموقعي، أود أن أعيد تأكيد أن الصين تعارض بقوة استخدام رجال المخابرات أو استخدام المعلومات التي يتم الحصول عليها عن طريق التجسس في طلب إجراء تفتيش موقعي باسم "الوسائل التقنية الوطنية". ولن تسمح الصين على الاطلاق في معاهدة الحظر الشامل للتجارب أو في أية معاهدات دولية مقبلة أخرى لتحديد الأسلحة ونزع السلاح، بإضفاء مشروعية على التجسس لأنه ينتهك السيادة الوطنية. لقد شدد الوفد الصيني بشكل دائم في المفاوضات

على أنه فيما يتعلق بطلب إجراء تفتيش موقعي، لا يمكن للمعلومات التي يتم الحصول عليها بالوسائل التقنية الوطنية أن تتمتع بنفس المركز الذي تتمتع به بيانات نظام الرصد الدولي. ومع ذلك، فإن النص الحالي للرئيس يعامل المعلومات التي يتم الحصول عليها عن طريق الوسائل التقنية الوطنية على قدم المساواة مع المعلومات التي يتم الحصول عليها عن طريق نظام الرصد الدولي. ونظراً لأنه يتعين على نظام الرصد الدولي أن يقوم بعملية فحص تقنية صارمة، كما أن الوصول اليه متاح لجميع الدول الأطراف، في حين لا تتعرض الوسائل التقنية الوطنية لأية تقييمات أو قيود تقنية، فإن نص الرئيس يكون في الواقع، قد أعطى الوسائل التقنية الوطنية، مكانة أعلى من نظام الرصد الدولي. وفي هذا تجاوز للازم بكثير. كما أن نص الرئيس ينص على أن المعلومات التي يتم الحصول عليها من الوسائل التقنية الوطنية يمكن، على نحو مستقل، أن تؤدي الى طلب إجراء تفتيش موقعي. فإذا نُحيت مسألة مدى ملاءمة هذا الحكم جانبا، فإن الواقع هو أن عددا قليلا فقط من البلدان المتقدمة تقنيا هو الذي يحوز هذه الوسائل. وعلى ضوء هذه الخلفية يتبين أن البلدان التي تحوز هذه الوسائل هي التي ستقرر ما اذا كانت ستستخدم هذه الوسائل وكيف تستخدمها، ومتى وضد من تستخدمها. ومن المؤكد أن هذا لا يمكن أن يمنع النزعة الذاتية، والتمييز وإمكانية التعسف في استخدام الوسائل التقنية الوطنية. وبالإضافة الى ذلك، فلئن كنا، على الأقل، نعرف تفاصيل التكنولوجيات الأربع لنظام الرصد الدولي، فإن نص الرئيس لا يقدم تعريفا واضحا محددا للوسائل التقنية الوطنية أو لنطاقها. ولا يعرف أحد المحتوى الكامل للوسائل التقنية الوطنية. فهل من المعقول في ظل ظروف كهذه مطالبتنا بقبول مفهوم غامض من هذا القبيل.

إننا قادرون على فهم السبب الذي يجعل بعض المؤمنين بسياسات القوة و"الشرطة العالمية" المتقدمين تقنيا، متلهفون للغاية على الاستعاضة عن نظام الرصد الدولي بوسائلهم التقنية الوطنية الحصرية، وعلى احتكار التحقق الدولي. وأود أن أذكرهم أن العالم آخذ في التغيُّر، وأن العدالة سيكون لها الغلبة على التمييز، والمساواة على الهيمنة. كما أن الأقلية لن تتمكن من إكراه الأغلبية الى الأبد. لقد ولى منذ وقت طويل، الزمن الذي كانت فيه قوى كبرى معينة تمارس ما كانت تسميه بـ"مرسومها السماوي" وتصدر فيه أوامرها للجميع، إن الوفد الصيني يعتقد اعتقادا راسخا أنه إذا سُمح للمعلومات المتولّدة، بصورة بحتة، عن الوسائل التقنية الوطنية أن تؤدي الى طلب إجراء تفتيش موقعي بصورة تعسفية، وبلا قيود، فإنها ستفضي، على نحو مؤكد، الى التعسف في استخدام عمليات التفتيش الموقعي أو إساءة استخدامها. وتعارض الصين بقوة الوضع الذي يمكن فيه لبعض الدول المتقدمة تقنيا أن تستفيد من وسائلها التقنية الوطنية في القيام، بصورة متواترة، بمضايقة البلدان النامية والنيل من سمعتها عن طريق اتهامات مشكوك في أمرها وادعاءات بانتهاك مصالحها الأمنية غير المشروعة.

وعلى ضوء الحقائق المذكورة أعلاه، يعتقد الوفد الصيني أنه ينبغي فرض القيود اللازمة على الوسائل التقنية الوطنية فيما يتعلق بنظام التحقق. وينبغي أولاً استبعاد استخدام رجال المخابرات والتجسس استبعادا تاما. وثانيا ينبغي لجميع الدول الأطراف أن تعرف نوع الوسائل التقنية الوطنية المسموح بها. وثالثا، ينبغي للمعلومات المقدمة من الوسائل التقنية الوطنية والمستخدمة في طلب إجراء التفتيش الموقعي أن تكون تقنية حقا، ويمكن التحقق منها، وموضوعية. فعلى سبيل المثال، من الضروري بالنسبة لطلب إجراء التفتيش الموقعي بخصوص أي انفجار نووي جوفي مشتبه فيه، أن يقدم الطلب بيانات حصلت عليها محطات الرصد السيزمي ذات الصلة، بيانات يمكن التمييز بينها وبين البيانات التي ترد عن الزلازل الطبيعية.

وثانيا، فيما يتعلق باجراءات صنع القرار، يعتقد الوفد الصيني، على الدوام، أنه نظراً لأن التفجيرات النووية ليست أنشطة صامتة، فإنه يمكن اكتشافها بوسائل تكنولوجيات الاستشعار عن بعد. وهذه أيضا نقطة البدء في تصميم وإنشاء نظام الرصد الدولي، وهذا بالدقة هو الاختلاف بين معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية. وبالإضافة الى ذلك، فإن ظواهر كثيرة تسببها التفجيرات النووية تظل باقية أمدا طويلا. ولذا فمن المعقول ومن الضروري للمجلس التنفيذي أن ينظر في طلبات إجراء تفتيش موقعي، وأن يتخذ قرارات سياسية بشأن ما اذا كان يبدأ في اجراء تفتيش موقعي ضمن حدود زمنية ملائمة. لقد استبعد النص الحالي للرئيس ما يسمى باجراء "الضوء الأحمر" في صنع القرار الذي يعني إجراء التفتيش الموقعي تلقائيا، ما لم تعارض الأغلبية ذلك. ويشعر الوفد الصيني بالارتياح لذلك.

ويرى الوفد الصيني أن الموافقة على طلب إجراء تفتيش موقعي بمجرد الحصول على أغلبية بسيطة من أصوات جميع أعضاء المجلس التنفيذي، على النحو الوارد في نص الرئيس، أمر غير كافٍ. ووفقا للممارسة الدولية وللأحكام المتعلقة بوظائف المجلس التنفيذي الواردة في النص الحالي، لا يستطيع هذا المجلس أن يتخذ قرارات بالأغلبية البسيطة إلا فيما يتعلق بالمسائل الاجرائية. وعمليات التفتيش الموقعي هي ملاذ أخير لنظام التحقق في مواجهة ظروف غير عادية وليست عمليات روتينية. ولذا فإن هذه العمليات ليست بأي حال، مسألة إجرائية. وأثناء المفاوضات، كان الوفد الصيني يطلب، بشكل دائم من البلدان التي لا توافق على إجراء "الضوء الأخضر بأغلبية الثلثين" أن تجيب على سؤال أثيره مرة أخرى اليوم: اذا كانت عمليات التفتيش الموقعي ليست مسألة موضوعية، ما هي المسائل الموضوعية التي يتعين على المجلس التنفيذي معالجتها؟ بيد أن هذا السؤال لم يتلق رداً على الاطلاق، وينبغي الرد عليه. إن الصين وعددا غير قليل من البلدان الأخرى ترى على الدوام أن عمليات التفتيش الموقعي من أهم المسائل الموضوعية التي يتعين على منظمة المعاهدة أن تتناولها، كما ينبغي أن توافق عليها، على الأقل أغلبية ثلثي جميع أعضاء المجلس التنفيذي. إن الوفد الصيني لا يستطيع الموافقة على السماح بإجراء عمليات تفتيش سهلة في بلده من قبل مفتشين يجيئون ويروحون كسياح دوليين. إن البعض يتحدثون دائما هذه الأيام عن الديمقراطية لإظهار أنهم فقط هم الديمقراطيون. وانني أفهم الديمقراطية على أنها تعني احترام رأي واختيار الأغلبية. ومع ذلك، فإن أولئك الذين يتحدثون دوماً عن الديمقراطية لا يؤمنون بقدرة أغلب البلدان على التوصل الى رأي سليم بشأن مسألة حاسمة كمسألة عمليات التفتيش الموقعي، وهو ما يثير أبلغ درجات القلق.

وفي التحليل النهائي، فإن التفتيش الموقعي ليس لعبة سياسية، ولا ينبغي أن يصبح أداة سياسية لقوى الهيمنة من أجل إكراه الضعفاء والصغار. واذا شئنا التحدث من الوجهة التقنية، فإنه طالما تستطيع البلدان الطالبة تقديم بيانات رصد مقنعة، فإن جميع الأعضاء المسؤولين في المجلس التنفيذي سيوافقون على الشروع، دون إبطاء، في إجراء تفتيش موقعي. ولذا، فإنه اذا كانت بعض البلدان تشعر بالقلق من أن قرار أغلبية أعضاء المجلس التنفيذي يمكن أن يعوّق مباشَرَة عمليات التفتيش الموقعي العادية، فإن هذا قد يُظهر ما لديها من شعور بالذنب من محاولة استخدام معلومات لا تستند الى أساس، في إساءة استخدام عمليات التفتيش الموقعي. ومن رأي الوفد الصيني، أنه اذا تجرأ أي بلد، بعد بدء نفاذ المعاهدة، على إجراء تفجير نووي يمثل انتهاكا للمعاهدة، وتوقع أن تغفر له معظم البلدان ذلك، فإنه يكون إلا واهماً تماماً. وفي ذلك الوقت، وحتى طلب موافقة أغلبية أربعة أخماس جميع أعضاء المجلس التنفيذي على إجراء التفتيش الموقعي، لن ينقذ منتهكي المعاهدة. إن الوفد الصيني لا يقترح تحقيق أكبر أغلبية أكبر للموافقة على إجراء تفتيش موقعي إلا لغرض وحيد هو منع التعسف. وللأسف، فإن هذا النوع من التعسف يحدث كثيرا جدا، وخبرتنا مؤلمة تماما في هذا الصدد.

وعلى ضوء واقع أنه لا يمكن التوصل بسرعة الى توافق في الآراء بشأن "إجراء الضوء الأخضر بأغلبية الثلثين"، يقترح الوفد الصيني رسميا أن يوافق المجلس التنفيذي على طلب إجراء التفتيش الموقعي بأغلبية ايجابية ثابتة تبلغ ٣٠ صوتا من مجموع أعضائه البالغ عددهم ٥١ عضوا. وهذا النوع من اجراءات صنع القرار ليس جديدا وانما له سابقة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ووجهة نظرنا من وراء هذا الاقتراح هو أنه من بين أعضاء المجلس التنفيذي البالغ عددهم ٥١ عضوا، فإن "الأغلبية البسيطة" تعني ٢٦ صوتا، و"أغلبية الثلثين" تعني ٣٤ صوتا. ولذا فإن اقتراح "الثلاثين صوتا" يمثل نقطة التوازن بينهما. فرقم ٣٠ يمكن أن يبين من ناحية أن التفتيش الموقعي ليس "تفتيشا روتينيا" ذا طابع إجرائي، كما أنه من الناحية الأخرى، يمكن أن يؤدي الى تفادي انهيار المفاوضات بسبب تشدد بعض البلدان في رفض معاملة عمليات التفتيش الموقعي على أنها مسألة موضوعية. وبموجب "خيار الـ٣٠ صوتا" هذا، يمكن اجراء عملية التفتيش الموقعي بأقل من أغلبية ثلاثة أخماس جميع أعضاء المجلس التنفيذي. ويؤكد الوفد الصيني أن هذا الخيار هو أفضل نقطة توازن يمكن التوصل اليها في ظل الظروف الحالية.

والواقع أن هذا الخيار لم تبتدعه الصين. فقد اقترحه رسميا بعض الزملاء من بلدان أخرى أثناء الجزء الأخير من دورة مؤتمر نزع السلاح. وأوضحت بلدان كثيرة من قبل، استعدادها للموافقة على هذا الحل الوسط. ويتمثل خيار آخر فيما يلي: اذا استند طلب اجراء التفتيش الموقعي الى بيانات نظام الرصد الدولي فقط، يصدر قرار الموافقة على إجراء التفتيش الموقعي في هذه الحالة بأغلبية جميع أعضاء المجلس التنفيذي. واذا كان طلب اجراء التفتيش الموقعي يستند الى مزيج من بيانات نظام الرصد الدولي وبيانات الوسائل التقنية الوطنية، فإن قرار الموافقة على اجراء التفتيش الموقعي ينبغي أن يصدر، على الأقل، بموافقة ٣٠ صوتا من أصوات أعضاء المجلس التنفيذي. واذا كان طلب اجراء التفتيش الموقعي يستند فقط الى بيانات الوسائل التقنية الوطنية، فإن قرار الموافقة على إجراء التفتيش الموقعي ينبغي أن يصدر بأغلبية ثلثي اصوات جميع أعضاء المجلس التنفيذي. وميزة هذا الخيار أنه يعكس مبدأ التمييز بين الوسائل التقنية الوطنية ونظام الرصد الدولي. ويحث الوفد الصيني جميع الأطراف المعنية على النظر الى هذين الخيارين بصورة ايجابية، وتسوية هذه المسألة بتوافق الآراء.

إن المجتمع الدولي يتوقع من اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية التابعة لمؤتمر نزع السلاح أن تختتم المفاوضات الخاصة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في موعد مبكر. وإن جميع الدول ذات السيادة التي تشترك في هذه المفاوضات، تتوقع أيضا من مندوبيها عقد معاهدة جيدة تكون منصفة ومتوازنة، في أقرب وقت ممكن. ويدعو الوفد الصيني جميع الأطراف الى تنحية أي أفكار مسبقة جانبا، وانتهاج موقف معقول ومرن، وإجراء التسويات اللازمة من أجل استبعاد خلافاتنا في وقت مبكر، وتسهيل عقد وتوقيع المعاهدة على النحو المقرر. وسيواصل الوفد الصيني التعاون بشكل كامل مع الوفود الأخرى بغية انجاز هذه المهمة التاريخية.

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): أشكر ممثل الصين الموقر على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة. أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان الموقر، السفير أكرم.

السيد أكرم (باكستان) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس، إنه لمصدر اغتباط لي أن أراكم شخصياً، كممثل حكيم ومقتدر لبيرو الصديقة، تتولون رئاسة أعمال مؤتمر نزع السلاح في هذه اللحظة

التاريخية. وأود أيضاً الاعراب عن ترحيبي بالسيد جون هولوم مدير وكالة تحديد الأسلحة ونزع السلاح في الولايات المتحدة.

إننا نصل - أخيراً - الى ختام مفاوضاتنا بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب. ونأمل أن تكون نهايتها سعيدة.

لقد زوَّد رئيس اللجنة المخصصة الدول الأعضاء في المؤتمر بنص معاهدة الحظر الشامل للتجارب في ٢٨ حزيران/يونيه عندما اختُتم الجزء الثاني من دورتنا لعام ١٩٩٦. وطلب الينا الرئيس دراسة النص وتحديد موقفنا منه بعد فترة الانقطاع في أعمالنا. واننا نستجيب اليوم لتلك الدعوة.

أولاً وقبل كل شيء، أود أن أعيد تأكيد أن باكستان لا تشعر بالارتياح للطريقة التي دارت بها المفاوضات الخاصة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب في الدورة الأخيرة. فقد افتقدت المناقشات، الشفافية، كما أن النصوص التي انتجت لم تكن، بشكل كامل، نتاجا لهذه المحادثات. وفي الأغلب الأعم، فإن النصوص المتعلقة بالأجزاء الحيوية من المعاهدة "قد هبطت من السماء وأماكن أخرى".

وثانيا، وكما قلنا هنا في ٢٥ حزيران/يونيه، فإن نص معاهدة الحظر الشامل للتجارب الذي نتج عن هذه العملية، لا يرقى الى مستوى التطلعات والآمال التي عقدها المجتمع الدولي على هذه المعاهدة على مدى أربعة عقود. فهذه المعاهدة لن تكون شاملة - إنها ستحظر فقط التفجيرات النووية وليس جميع التجارب النووية. ويمكنها أن تُجيز بعض التطوير النوعي للأسلحة النووية، كما تقصر عن تحقيق هدف تعزيز نزع السلاح النووي. وبعض الأحكام المتعلقة بالتحقق، تؤدي الى نشوء أوجه قلق مشروعة. وهناك الآن خطر ألا تكون المعاهدة عالمية.

وعلى الرغم من أوجه النقص الخطيرة هذه، أعلنت باكستان استعدادها لمواصلة الاشتراك في المفاوضات بغية التوصل الى نص يمكن قبوله عالمياً. وقد فعلنا هذا لأننا نعتقد أن عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية، حتى لو شابتها أوجه قصور، سيسهم بشكل كبير في وقف المزيد من تطوير الأسلحة النووية، لا سيما الأنواع الجديدة من هذه الأسلحة كما سيسهم في عدم الانتشار النووي. وهكذا نشعر أن هذه المعاهدة ستكون "جيدة بالنسبة للعالم وجيدة بالنسبة لمنطقتنا"، وهي منطقة ظهر فيها الشبح النووي منذ ٢٢ عاماً في صورة "بوذا المبتسم".

وعلى الرغم من نهجنا الايجابي والبناء، أشعر لزاما عليَّ اليوم الإعراب عن بعض الشواغل الهامة فيما يتعلق بنص معاهدة الحظر الشامل للتجارب الذي اقترحه رئيس اللجنة المخصصة، وفيما يتعلق بمفاوضاتنا.

أولا، دعوني أقول إن نص الرئيس يعكس، بدرجة كبيرة، التقدم الكبير الذي أُحرز في مفاوضاتنا. لكن في بعض المجالات الهامة، لا يأخذ النص في الحسبان، المواقف التي أعربت عنها بقوة، بعض الدول التي يعتبر اشتراكها حيويا من أجل نجاح معاهدة الحظر الشامل للتجارب. وعلى الرغم من ذلك، وبغية دفع العملية قدما الى الأمام، فإننا مستعدون لقبول نص الرئيس كأساس لاجراء مزيد من المشاورات والمفاوضات من أجل التوصل الى توافق كامل في الآراء بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب.

لكن ينبغي ألا يتوقع منا أن نقبل نص الرئيس "دون تغيير": إن الممارسة المتمثلة في اقتراح أن "تقبل النص كله أو ترفضه كله" أو حتى الاقتراح الأسوأ بأن "تقبل النص كله أو تقبله كله" لا يمكن لباكستان أن تقبله. فالنص الذي ينبثق من مؤتمر نزع السلاح، ينبغي أن يكون نتاجاً لمفاوضات حقيقية.

والأكثر جوهرية، هو أن نص الرئيس لم يتناول مسائل عديدة تثير قلقا خطيرا لباكستان. أود أن أذكرها باختصار.

فأولاً، أكدت باكستان مرارا، شأنها في ذلك شأن وفود أخرى، أن التحقق من معاهدة الحظر الشامل للتجارب ينبغي أن يضطلع به في المقام الأول، نظام الرصد الدولي، وأن التفتيش الموقعي ينبغي أن يكون حدثا نادراً واستثنائياً. ونظرا للآثار الخطيرة التي تترتب على القرار بإجراء التفتيش الموقعي، ينبغي أن توافق عليه، على الأقل، أغلبية ثلثي أعضاء المجلس التنفيذي. ونعتبر هذا أمرا أساسياً لردع الطلبات الطائشة أو التعسفية أو إجراء التفتيش الموقعي ضد بلدان مستهدفة، لا سيما بسبب عدم استناد هذه العمليات، على وجه الحصر، إلى بيانات نظام الرصد الدولي وإنما استنادها أيضا الى البيانات الواردة من الوسائل التقنية الوطنية. وكحل وسط، فإننا نستطيع قبول عملية صنع قرار متعاقبة تتمثل في الموافقة على إجراء التفتيش الموقعي بالأغلبية البسيطة عندما يستند هذا التفتيش الى بيانات نظام الرصد الدولي، وإجراء التفتيش بناء على موافقة ٣٠ صوتا عندما يستند طلب التفتيش الى مزيج من بيانات نظام الرصد الدولي والوسائل التقنية الوطنية، وعلى إجرائه بناء على موافقة أغلبية الثلثين عندما يستند، على وجه الحصر، الى بيانات الوسائل التقنية الوطنية.

وثانيا، فإن استخدام الوسائل التقنية الوطنية في التحقق من معاهدة الحظر الشامل للتجارب يحتاج الى تنظيم سليم. وينبغي أن تكون هناك تأكيدات ملزمة قانونيا بشأن استبعاد التجسس ونشاط رجال المخابرات، على نحو صريح، من نطاق الأنشطة الخاصة بالوسائل التقنية الوطنية.

وثالثاً، نود الحصول بشكل يقيني، على اعتراف واضح بأنه سيكون لمعلومات نظام الرصد الدولي الأولوية فيما يتعلق بالتحقق من الامتثال للمعاهدة وبأن بيانات الوسائل التقنية الوطنية لن تُبطل بيانات نظام الرصد الدولي.

ورابعاً، ينبغي أن توضّح بجلاء، الوسائل التقنية الوطنية التي يمكن استخدامها بشكل مشروع للتحقق من الامتثال لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب. وسوف نحتفظ بحق اتخاذ جميع التدابير اللازمة للمحافظة على نطاق سلطتنا الوطنية من التقحم الأجنبي - سواء كان تقنيا أو شخصياً.

وخامساً، ينبغي الاعتراف صراحة بحق الدول في رفض منح الوصول الى المرافق والهياكل التي لا تتعلق، على نحو ظاهر، بالالتزامات "الأساسية" المتصلة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب. وهذا الحكم لم يُعبَّر عنه في نص الرئيس على الرغم من الاتفاق عليه في العملية التفاوضية. فلعل هذا كان اغفالاً أو سهواً.

وسادساً، أعلنا أن القوائم المرفقة بأسماء البلدان التي يتعين ادراجها في مختلف الأقاليم بخصوص عضوية المجلس التنفيذي ليست ضرورية. إذ يمكن أن تُلحق أضراراً بالمفاوضات التي تدور في هيئات

أخرى. ويمكن للدول المعنية أن تحدد تشكيل هذه القوائم فقط بعد معرفة أي الدول ستغدو أطرافا في المعاهدة. ولذا ينبغي حذف هذه القوائم. وبدلاً من ذلك، ينبغي أن يُعلن بوضوح أن هذه القوائم هي مجرد قوائم "ارشادية"، وأن القرارات النهائية ستتخذها الدول الأطراف، بعد أن يبدأ نفاذ المعاهدة.

إن تأييد باكستان الثابت لعقد معاهدة الحظر الشامل للتجارب هو برهان هام على مساعينا الصادقة من أجل تعزيز عدم الانتشار النووي، وإعادة الجني النووي الى قمقمه، لا سيما في جنوب آسيا. وحتى عندما كان التصاعد النووي يحدث عبر حدودنا الشرقية - أولا في شكل مرافق بلا ضمانات وقائية، ثم في شكل إجـــراء تجربـــة نووية، وبعد ذلك من خلال صنع قواذف قصيرة المدى ومتوسطة المدى وذات قدرات نووية - مورست ضغوط على باكستان وطُبقت جزاءات عليها بلا سبب آخر غير تصميمنا على المحافظة على أمننا الوطني.

في السنوات العديدة الماضية، اعتمدت حكومة باكستان مبدأ هاما هو: أننا لن نقبل تعهدات والتزامات في ميدان عدم الانتشار النووي إلا اذا كانت منصفة وغير تمييزية. ولن نقبل تقديم تعهدات أو قطع التزامات من جانب واحد.

ولهذا السبب، نعلق أكبر أهمية على أن يُنص في نص معاهدة الحظر الشامل للتجارب الذي يقدمه الرئيس على أن المعاهدة سيبدأ نفاذها فقط حالما توقع وتصدق عليها ٤٤ دولة بما في ذلك جميع الدول ذات القدرات النووية. فإذا احتفظت واحدة من هذه الدول الثمان بـ"حق" إجراء التجارب، فستحذو حذوها الدول السبع الأخرى. فمصالحها الأمنية متشابكة. وينبغي لها جميعا الانضمام الى المعاهدة. وبهذا المعنى، فإن هذه المعاهدة هي معاهدة "كل شيء أو لا شيء". ولذا فإن باكستان ستعارض بقوة أي تغيُّر في أحكام "بدء النفاذ" الواردة في المادة الرابعة عشرة من نص الرئيس.

إنه لأمر محزن ومثير للسخرية أن الدولة التي ناصرت منذ أمد طويل قضية عقد معاهدة الحظر الشامل للتجارب هددت الآن باستخدام حق الفيتو ضد المعاهدة لأن النص يطلب التزام هذه الدولة و٤٣ دولة أخرى بها. ولئن كانت معظم بلدان العالم تنشد وقفاً اختيارياً عالمياً للتجارب النووية، فإن هذه الدولة تزعم لنفسها "الحق" في إجراء تجربة. ويعلن قادتها عن إبقاء خيارها النووي "مفتوحاً".

وما يثير ذهول وقلق شعب باكستان فهو الهدوء ورباطة الجأش التي ردت بها بعض الدول على هذا التحدي لأحد أهم الأهداف في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار. إن مصير مفاوضاتنا - مصير الهدف الذي طال السعي إليه - لا يزال غير أكيد. وينبغي للمجتمع الدولي أن يمارس النشاط السياسي اللازم من أجل ضمان نجاح مفاوضاتنا والنجاح في عقد معاهدة الحظر الشامل للتجارب.

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): أشكر السفير أكرم على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة. أعطي الكلمة الآن لممثلة نيوزيلندا الموقرة السيدة لوسي دانكان.

السيدة دانكان (نيوزيلندا) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس، دعني أولا أعرب لكم عن أحر تهاني نيوزيلندا لإضطلاعكم بسدة الرئاسة، وأؤكد لكم كامل تعاوننا وتأييدنا لكم وأنتم توجهون المؤتمر في هذه الفترة الحاسمة من تاريخه.

لقد أخذت الكلمة اليوم من أجل تحقيق غرضين. الأول هو إعلان أن نيوزيلندا قامت في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٦ بالتصديق على اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وبذا تصبح البلد الـ ٥٨ الذي فعل ذلك. إننا نقف مع الدول الأطراف الأخرى الآن على شفا تحقيق ما كنا نكافح من أجله منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، عندما فُتح باب التوقيع على الاتفاقية - ألا وهو إيداع صك التصديق الـ٦٥ الذي سيطلق العد التنازلي الذي يستغرق ١٨٠ يوماً حتى بدء النفاذ. وتأمل نيوزيلندا أن تقوم جميع الدول الموقعة الأخرى التي لم تصدق على المعاهدة بعد، بالتصديق عليها في أبكر فرصة ممكنة. ونحث بصفة خاصة الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على إتمام إجراءات تصديقهما قبل بدء نفاذ الاتفاقية. ولقد علقت نيوزيلندا دائماً أهمية على اتفاقية الأسلحة الكيميائية التي تعتبر أول معاهدة عالمية تحظر فئة كاملة من أسلحة التدمير الشامل، وتوفر آلية تحقق شاملة من أجل ضمان الامتثال الكامل لأحكامها. وسيكون بدء نفاذ الاتفاقية معلماً هاماً على طريق نزع السلاح على الصعيد العالمي. وتشعر نيوزيلندا كبلد شديد الاهتمام بجميع ميادين نزع السلاح، بالاغتباط لكونها أصبحت عضوا مؤسسا لهذه المعاهدة.

والغرض الثاني هو إبلاغ المؤتمر احتجاج حكومة نيوزيلندا الشديد على إجراء الصين تجربة نووية في ٢٩ تموز/يوليه. لقد أدانت نيوزيلندا هذه التجربة، كما أعربت للسلطات الصينية عن شعورها بالاحباط الشديد لإجراء التجربة عشية استئناف هذه الدورة لمؤتمر نزع السلاح التي وضعت نصب عينيها هدف اختتام المفاوضات الخاصة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب. ورحبت حكومة نيوزيلندا بالتزام الصين، من الآن فصاعداً، بتنفيذ وقف اختياري للتجارب النووية. لكنها أعربت أيضا عن أملها في أن تمضي الصين قدماً الى الأمام أكثر من ذلك، وتنضم الى البلدان الأخرى من أجل التوصل الى اختتام سريع لهذه المفاوضات بحيث يمكن أن يصبح المجتمع الدولي على يقين، من أن آخر تجربة للصين، هي آخر تفجير من هذا القبيل الى الأبد.

الرئيس (الكلمة بالاسبانية): أشكر ممثلة نيوزيلندا الموقرة على بيانها وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهتها إلى الرئاسة. أُعطي الكلمة الآن لممثل استراليا الموقر السفير ستار.

السيد ستار (استراليا) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس، أود اغتنام هذه الفرصة لأرحب أحر ترحيب برئاستكم للمؤتمر، وأؤكد لكم كامل تعاون ومساندة الوفد الاسترالي.

إن مفاوضاتنا الخاصة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تمر بأكثر مراحلها حسماً، وهي أيضاً المرحلة التي تُتاح فيها أكبر الفرص. ومن الضروري تناولها بعناية كبيرة. إن مشروع المعاهدة المتاح لدينا الآن - والذي وصفه رئيس اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية السفير راماكر بأنه "ذروة التقارب" في وجهات النظر - هو خلاصة جامعة لعامين ونصف العام من العمل المتفاني، والخبرة، والخيال، والكد، وإيجاد الحلول الوسط، والاتفاق. وقد أدت المفاوضات في حالات كثيرة، إلى اجراء تعديل في بعض أعز مواقفنا الوطنية. غير أنه نتيجة لجهودنا وتصميمنا، حققنا انجازاً هاماً يسجل لمؤتمر نزع السلاح.

وقمنا في الفقرة الفاصلة بين الدورات، شأننا في ذلك شأن وفود أخرى، بدراسة متفحصة للنص الذي أعده الرئيس لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب. وهناك عناصر كثيرة فيها لا تُعطي مصداقية أو وزناً للمعاهدة فقط، وإنما تظهر أيضاً المسافات الكبيرة التي اجتزناها، كمجموعة مختلفة الآراء، كي نصل إلى نقطة الاتفاق هذه.

وأدركنا أيضاً أن النص لم يرق، من بعض الوجوه إلى مستوى المواقف المفضلة لدينا، لا سيما فيما يتعلق بصيغة بدء النفاذ. واستخدمنا فترة ما بين الدورات لاستشكاف إمكانيات تأمين حكم أكثر مرونة في هذا الصدد، لكننا خلصنا إلى أنه لا يمكن تحقيق ذلك.

ومع ذلك، فإننا على ثقة من أنه ستكون للمعاهدة قيمة معيارية هامة حتى قبل بدء نفاذها. ونعتزم التطلع إلى الموقعين - الذين نعتقد على وجه اليقين، أنهم سيكونوا كثيري العدد - من أجل دعم مسؤولياتهم فيما يتعلق بالعمل وفقاً لأهداف ومقاصد المعاهدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إدخال حكم بشأن عقد مؤتمرات سنوية لتناول مسألة بدء نفاذ المعاهدة بموجب المادة الرابعة عشرة، يؤكد لنا من جديد أن النص سيظل في صدارة اهتمام الفكر الدولي، كما أن الزخم الذي ولده سيبقى حتى بدء نفاذ المعاهدة.

وهكذا، اتخذت استراليا بعد بحث مدقق قرار تأييد نص الرئاسة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب كما هو. ونرى أن هذا النص الذي نصدر عليه الآن أحكامنا يمثل الحل الوسط المعقول الذي يمكن تحقيقه.

وكما قلت للتو، فإننا عند النقطة الحرجة لهذه المفاوضات. وقد تغري الوفود ببحث المزايا الناجمة عن اعادة فتح باب المفاوضات بشأن أجزاء منفصلة من النص، لكن الآن جرى تحقيق التوازن في الحلول الوسط بشكل ممتاز. ويخشى، في أي محاولة لكسب المزيد، أن نُمنى بخسائر أكبر من المكاسب التي يمكن أن نحققها. إننا نخشى أن ينفرط عقد كل ما أنجزناه بشكل جماعي. وكل من اشترك من بيننا، بشكل وثيق، في المفاوضات الشاقة الطويلة سيروع من إمكانية حدوث ضياع لجهودنا من هذا القبيل.

إن تأييدنا للنص كما هو عليه، يعني أننا نعتبره عنصراً جدياً في شبكة المساعي الرامية إلى نزع السلاح. إذ سيفرض لأول مرة تقييدات على التحسين النوعي للأسلحة النووية، ويضع حداً نهائياً لسباق التسلح. وسيقدم مساهمة رئيسية في برنامج العمل الخاص بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح الذي اتفق عليه في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار وتمديدها لعام ١٩٩٥. إنه خطوة حاسمة في العملية الرامية إلى نزع السلاح النووي الكامل.

لقد علمت استراليا ببالغ الأسف، بالتجربة النووية التي أجرتها الصين في ٢٩ تموز/يوليه. وقد دعونا منذ أمد طويل إلى انهاء جميع التجارب.

إننا نرحب بإعلان الصين وقفها الاختياري للتجارب الذي، يطبق على الفور، كما نعترف بأن هذا يمثل خطوة هامة إلى الأمام نحو تحديد الأسلحة وعدم الانتشار، على الصعيد الدولي. وقد بعث فينا الأمل في أن تكون التجربة التي أُجريت في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٦ هي آخر تجربة نووية تجريها أية دولة، على الاطلاق. ونتطلع اليوم إلى الصين كي تمضي قُدماً إلى الأمام بالتزامها الذي أوضحه الوقف الاختياري، عن طريق استخدام وزنها الكبير من أجل النجاح في اختتام المفاوضات.

وينبغي ألا يغيب عن أنظارنا، أن نص المعاهدة كما هو أمامنا، يمثل أحد أكبر الانجازات الأساسية لهذا المؤتمر. فلسنوات كثيرة، سعى المجتمع الدولي إلى عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية، وهذه فرصتنا لتحقيق ذلك. إننا على مقربة شديدة من تحقيق هذه المعاهدة الآن، والرهان كبير جداً، ولذا فإني أدعو جميع الوفود إلى المساعدة في إيجاد الحلول، واتخاذ الخطوات اللازمة لتمكيننا من فتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب في بداية الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة.

الرئيس (الكلمة بالاسبانية): أشكر ممثل استراليا الموقر على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. أُعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا الموقر السفير غيوم.

البارون غيوم (بلجيكا) (الكلمة بالفرنسية): السيد الرئيس، حيث أن هذه هي المرة الأولى التي يتحدث فيها وفدي تحت رئاستكم، أود أن أهنئكم لتوليكم هذه المهمة الثقيلة اليوم. وإني وقد شاهدتكم تعملون في محافل أخرى، لا يساورني أي شك في أن تكون مهاراتكم المهنية مفيدة جداً لنا في سعينا لانهاء عملنا. لأن إنهاء هذا العمل هو في الواقع المهمة التي يتعين علينا تحقيقها. فمنذ قرابة ثلاث سنوات مضت، وضع مؤتمر نزع السلاح نصب عينيه كمهمة رئيسية له، وكأولى الأولويات بالنسبة له، صياغة معاهدة لحظر التجارب النووية. وكانت المفاوضات شاقة ومختلفة الجوانب، سواء على الصعيد السياسي، حيث طُرحت أسئلة خطيرة لأن هذا الموضوع يمس جوهر المصالح الأمنية للدول، أو على الصعيد التقني لأننا ووجهنا بمعادلة جديدة يتعين علينا حلها. وتحت رئاسة الرؤساء المتعاقبين للجنة المخصصة، جرى الاضطلاع بهذه المهمة، ومتابعة انجازها. ونحن الآن في المرحلة النهائية من المفاوضات التي لا يجوز لنا قبل اتمامها أن نقول إن المفاوضات قد استكملت.

إننا الآن في مرحلة اختتام هذه المفاوضات، كما أنه يوجد لهذا الاختتام نص ذو رقم مرجعي يتمثل في الوثيقة WP.330/Rev.1 المؤرخة في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦. وتستطيع بلجيكا من ناحيتها تأييد هذا النص وتوصي بإرساله إلى نيويورك لاقراره من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة. ومن المؤكد أن هذا النص ليس هو النص المثالي الذي كنا نود أن نراه، كما أنه يحتوي في رأينا على عيوب كثيرة. أولها هو أننا كنا نُفضل صياغة أكثر حزماً في الديباجة بشأن مسألة نزع السلاح النووي. ولقد قلت في تاريخ مبكر من هذه السنة هو ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٦، ما يلي أمام هذا المؤتمر: "إن لمؤتمر نزع السلاح دوراً يؤديه في عملية نزع السلاح النووي على النحو الذي تُبرهن عليه المفاوضات الجارية من أجل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية" ومن ثم كان من الطبيعي أكثر أن تضع الديباجة معاهدة الحظر الشامل للتجارب في إطار عملية نزع السلاح النووي. ولدينا تحفظات أيضاً فيما يتعلق ببدء النفاذ. إن الصيغة في حد ذاتها ليست سيئة لكن الطريقة التي عُرضت بها، والتي جردت من كل مرونة لم يكن من الممكن أن تقنع من كانوا يتخذون أشد المواقف تردداً. ويعلم الجميع أنه عند نقطة معينة وعند ضغط معين، لا يمكن أن يكون لأي ضغط إضافي سوى آثار سلبية ويأتي بعكس النتائج المرجوة منه. وكان ينبغي بذل جهود من أجل الاقناع، وليس من أجل محاولة الفرض. أما فيما يتعلق بنظام التحقق، وبوجه خاص، بعمليات التفتيش الموقعي، فإننا نشعر أيضاً بالاحباط لأننا نرى أن النظام ينبغي أن يكون، بصفة أساسية، رادعاً في طابعه. ويبدو أن هذا اختفى تماماً في خضم اجراءات مرهقة ومعقدة. إن بلجيكا تحبذ عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية دون توانٍ. والواقع أنه لهذا السبب اقترحنا بدء النفاذ لدى التوقيع. لكن بلجيكا تريد أيضاً انضماماً عالمياً لهذه المعاهدة.

ونحن نقبل اليوم النص الوارد في الوثيقة WP.330/Rev.1 باعتباره نصاً يمثل الحل الوسط، وحصيلة مفاوضات دامت ٣٢ شهراً. وفي هذه المرحلة، ينبغي عدم فتح باب المناقشة من جديد في النص، بغض النظر عن شواغل بعض (إن لم يكن كل) المشتركين - ومهما كانت مشروعية هذه الشواغل - وإلا فلن نتمكن من عقد المعاهدة. هذا هو الحد الذي تقف عنده الأمور اليوم: فإذا كنا نريد المعاهدة، فإن لدينا فقط هذا النص. وعامل الوقت يضغط علينا، ولم يعد باستطاعتنا إعادة التفاوض من جديد. وأي محاولة من هذا القبيل يمكن أن تُعرض تحقيق الهدف النهائي للخطر، ومن ثم سيترتب عليها مسؤولية جسيمة في أعين الرأي العام الدولي.

ومع ذلك، فإن كنا لا نستطيع أن نغير في النص، فإن هذا لا يعني أننا لا نستطيع أن نفعل أي شيء لمحاولة تسوية بعض شواغل مختلف الأطراف. والمثل على ذلك، هو نزع السلاح النووي الذي أشرت إليه آنفاً. وإني أشعر بالأسف لصياغة الديباجة، ولكن الأمر المؤكد أن هذا لا يشكل سبباً لاعادة كتابتها. ومع ذلك، فيمكننا محاولة إيجاد صيغة تعيد التوازن بطريقة ما عند تقديم المعاهدة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. وينطبق الشيء ذاته على بدء النفاذ. لقد فات آوان تغيير الاحالة إلى مؤتمر نزع السلاح، فربما يكون من الخطير للغاية العودة إلى الوراء - حيث كنا نرى دائماً أنه ينبغي لنا أن نعود إلى الوراء - إلى نسبة عالية من الأعضاء بدلاً من كافة الأعضاء، لكن لماذا، إذا احتفظنا بالصياغة الحالية - وينبغي لنا الاحتفاظ بها، وعدم فتح باب المناقشة من جديد في النص - لماذا يتعين علينا أن نشعر بأننا ملزمون بـ "مواصلة ذكر شيء غير مستحب" من خلال إضافة مرفق يسرد بشكل واضح اسم كل بلد؟ دعونا نحتفظ بالصيغة ونحذف المرفق.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب هي بالتأكيد عقد قانوني - كعقد الزواج في القانون المدني - لكن هذا العقد، كما في حالة الزواج، يمضي إلى أبعد من ذلك بكثير: إنه التزام. إن الذين لا يرون في هذه المعاهدة سوى تعاقب لالتزامات ولا يفكرون إلا في محاولة أن يروغوا منها، إنما يختارون الطريق الخطأ. ففوق الالتزامات القانونية وفيما ورائها، تكمن قوة المعاهدة في حيويتها. وباستطاعتنا أن نرى أول أثر ملموس فعلياً - مع أنها حتى لم توقع بعد - في عمليات الوقف الاختياري من قبل البلدان النووية الخمسة التي قررت من خلالها عدم إجراء أية تجارب نووية أخرى. وإن الأسف يحدونا بالطبع للتجربة الصينية الأخيرة. ولكننا نأمل غاية الأمل أن يدخل يوم ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٦ التالي لا باعتباره اليوم الذي أجريت فيه آخر تجربة صينية وإنما باعتباره أول يوم في عالم تحرر نهائياً من التجارب النووية.

الرئيس (الكلمة بالاسبانية): أشكر ممثل بلجيكا الموقر على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها للرئاسة. أُعطي الكلمة الآن لممثلة اليابان الموقرة، السفيرة كورو كوتشي.

السيدة كورو كوتشي (اليابان) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس، لا يسعني إلا أن أبدأ بالاعراب عن ارتياحنا إذ نراكم تتولون رئاسة مؤتمر نزع السلاح في هذه الفترة الحاسمة للغاية. إننا في المرحلة النهائية من مفاوضاتنا بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب، ونشعر بأننا محظوظون إذ يتاح لنا الاعتماد على قيادتكم الماهرة في وقت يحفل بالتحدي كهذا الوقت.

لقد أعربت فعلياً يوم الاثنين في اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية عن أسف اليابان للتجربة النووية التي أجرتها الصين في ذلك اليوم. ومع ذلك، ومن أجل التسجيل في محضر مؤتمر نزع السلاح، أود الآن أن أتلو عليكم التعليق الذي قدمه المتحدث باسم حكومة اليابان، وكبير أمناء رئاسة الوزارة، السيد سيروكو كاجياما في ٢٩ تموز/يوليه.

"من المؤسف للغاية أن جمهورية الصين الشعبية أجرت تجربة نووية أخرى اليوم، على الرغم من الطلبات المتكررة من قبل المجتمع الدولي، بما في ذلك اليابان، من أجل وقف التجارب النووية، وأجرتها في عز الجهود النشطة المبذولة من أجل اتمام المفاوضات الرامية إلى عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب التي وصلت الآن إلى مرحلتها النهائية في مؤتمر نزع السلاح في جنيف".

"وقد أعلنت الصين أنها ستلتزم بوقف اختياري لاجراء التجارب النووية اعتباراً من ٣٠ تموز/يوليه. وتأمل اليابان جدياً في أن تبذل الصين جهداً من منظور أوسع نطاقاً بغية التبكير باتمام المفاوضات الخاصة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب، من أجل تعزيز نزع السلاح النووي الرامي إلى نشوء عالم خال من الأسلحة النووية".

واسمحوا لي في هذه المرحلة الهامة الحاسمة من المفاوضات الخاصة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب، أن أُعيد تأكيد موقف اليابان في الجلسة العامة أيضا. فقد قررت اليابان أن تقبل نص الرئيس كما هو مع أنه غير مرضٍ بشكل كامل لليابان. ونظراً لمحدودية الوقت المتاح لنا، يبدو نص الرئيس هو المقترح الوحيد الذي يمكننا من عقد المعاهدة. وتناشد اليابان بقوة البلدان الأخرى أن تقبل نص الرئيس بحيث يمكن فتح باب التوقيع عليه في أيلول/سبتمبر.

الرئيس (الكلمة بالاسبانية): أشكر ممثلة اليابان الموقرة على بيانها وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهتها إلى الرئاسة. أُعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا الموقر السيد جانتي.

السيد جانتي (الكلمة بالفرنسية): السيد الرئيس، حيث أن وفدي يأخذ الكلمة لأول مرة تحت رئاستكم، اسمحوا لي قبل كل شيء، أن أهنئكم على اضطلاعكم بمهامكم الجديدة، وأن أُعرب لكم، بالتالي، عن ارتياحي، للامكانية المتاحة لي للتعاون معكم. وفي هذه اللحظة الحاسمة من تاريخ مؤتمر نزع السلاح، أود أن أؤكد لكم كامل تأييد الوفد السويسري.

إن سويسرا تُعرب عن أسفها للتجربة النووية الصينية التي أجريت في ٢٩ تموز/يوليه. لقد اهتم بلدي على الدوام، اليوم كما في الماضي، بالتجارب النووية، وبضرورة حظرها. ولذا، فقد علمت سويسرا مع الارتياح الكبير بإعلان جمهورية الصين الشعبية الالتزام بوقف اختياري لإجراء التجارب النووية اعتباراً من ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٦. ويعتبر هذا الالتزام عاملاً مشجعاً على التقدم السريع نحو اتمام المفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب. وتحقيقاً لهذه الغاية، تود سويسرا أن تُعيد تأكيد دعمها لمشروع النص الوارد في الوثيقة CD/NTB/WP.330/Rev.1. فمع أنه لم يتسن لهذا النص أن يستجيب لكافة التطلعات، فإنه يظل اليوم، على الرغم من ذلك، حصيلة توافق في الآراء جرى التفاوض من أجل التوصل إليه، لأكثر من

عامين. وتغتنم السلطات السويسرية هذه الفرصة أيضاً لدعوة مؤتمر نزع السلاح ككل إلى الاستجابة بصورة مؤاتية للجهود التي بُذلت لصالح نزع السلاح وعدم الانتشار النووي.

الرئيس (الكلمة بالاسبانية): أشكر ممثل سويسرا الموقر على بيانه وعلى كلماته الرقيقة. واُعطي الكلمة الآن لممثلة كولومبيا الموقرة السيدة ماريا فرانسيسكا أرياس.

السيدة أرياس (كولومبيا) (الكلمة بالاسبانية): السيد الرئيس حيث أن وفدي يأخذ الكلمة لأول مرة كعضو كامل العضوية في مؤتمر نزع السلاح وتحت رئاستكم، أود أن أهنئكم على الطريقة التي وجهتم بها أعمالنا في فترة حاسمة بالنسبة لهذا المحفل. واسمحوا لي بالمثل أن أوجه الشكر عن طريقكم للسفير راماكر من هولندا على ما بذله من جهود لا تكل في قيادة الفريق المخصص للتجارب النووية.

لقد تابعت كولومبيا عن كثب المفاوضات التي جرت في الفريق المخصص لحظر التجارب النووية، ودرست بعناية نص الرئيس الوارد في الوثيقة CD/NTB/WP.330/Rev.1 المؤرخة في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦. وهو النص الذي يعكس مختلف المواقف التي جرى الاعراب عنها في العامين الأخيرين. ومع ذلك، لا تزال بعض الشواغل قائمة، بدرجة تزيد أو تقل، أمام التوصل إلى معاهدة تقبلها جميع الأطراف. ويشارك وفدي في بعض هذه الشواغل. فديباجة المعاهدة، مثلاً تبدو لنا ضعيفة كما لا تترجم الاهتمام الذي نشارك فيه جميعاً بنشوء عالم خال من الأسلحة النووية. ومع أن الديباجة تذكر أن "حظر التجارب النووية يشكل خطوة هامة في عملية تأمين نزع السلاح النووي"، فإنه ليس ثمة وجود في المنطوق، لالتزام مُقيد زمنياً لتحقيق تلك الغاية. ومن غير الواضح لنا أن المعاهدة تشكبل جزءا من مجموعة معايير دولية تؤدي إلى الإزالة التامة لأسلحة التدمير الشامل هذه.

إن المادة ١ من مشروع المعاهدة كما تعلمون جيداً لا تحظر سوى إجراء التجارب عن طريق التفجيرات، وليس عمليات المحاكاة الأكثر تطوراً بالحاسوب. ولذا فإننا نتساءل حقاً عما إذا كان الهدف الحقيقي من اعتماد المعاهدة هو الابقاء على الوضع القائم، وهو أمر غير مقبول على الاطلاق من جانب البلدان التي لا تحوز أسلحة نووية. إن المادة الرابعة عشرة الخاصة ببدء النفاذ مهمة، لكننا نتساءل حقاً عما إذا كانت سليمة، على نحو يكفل استمرارها في الظروف الحالية إذا كنا مهتمين حقاً ببدء نفاذ المعاهدة خلال الفترة المقبلة. إن هذه الشواغل وكثير غيرها تستحق التحليل والمراجعة. وتحدوني الجسارة على تذكيركم بأن رؤساء دول وحكومات بلدان حركة عدم الانحياز أعادوا التأكيد في القمة التي عُقدت في كولومبيا مؤخراً على أنه إذا أُريد أن يكون لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية معنى كمعاهدة لنزع السلاح، فإنه يتعين النظر إليها كخطوة نحو الإزالة الكاملة لجميع الأسلحة النووية في غضون فترة محددة. وإن على كولومبيا، تمشياً مع دستورها ومع مركزها كطرف في معاهدة تلاتيلولكو، التزاماً بعدم انتاج الأسلحة النووية أو حيازتها أو استخدامها. ومن ثم، فإننا مستعدون لتوقيع معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية تُسهم في تحقيق الهدف الفذ المتمثل في الإزالة التامة لهذه الأسلحة في المستقبل. ومع ذلك، فإننا نُدرك الصعوبات التي لا تزال تواجهها بعض الدول الأعضاء في هذا المؤتمر. ونأمل في إمكانية تذليل هذه الصعاب، في أقرب وقت ممكن، وتحقيقاً لهذه الغاية يمكنكم السيد الرئيس، الاعتماد على دعم كولومبيا.

الرئيس (الكلمة بالاسبانية): أشكر ممثلة كولومبيا الموقرة على بيانها وعلى كلماتها الرقيقة. اُعطي الكلمة الآن لممثل إيران الموقر، السفير ناصري.

السيد ناصري (جمهورية إيران الإسلامية) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس أُعرب لكم عن خالص تهنئتي لاضطلاعكم برئاسة المؤتمر. وإن مهارتكم وخبرتكم الدبلوماسية محل اعتراف وتقدير كبيرين في المؤتمر، ولذا فإننا متأكدون من العمل تحت قيادة مقتدرة وفعالة. كما أُعرب عن امتناني لسلفكم السفير منير أكرم على جهوده المتفانية وتوجيهه الرائع لعملنا، لا سيما فيما يتعلق بتوسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح.

إن فترة التوقف في مفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب أتاحت لنا فرصة الاشتراك فيما يبدو أنه آخر اجتماع للجنة التحضيرية قبل بدء فترة العد التنازلي التي تبلغ ١٨٠ يوماً بشأن بدء نفاذ لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. وأعتقد أن هذا المؤتمر الذي استنفد سنوات من الاهتمام المتفاني والعمل الشاق في انتاج هذه المعاهدة الفريدة من نوعها متمسك ومنشغل بهدف تحقيق التقدم صوب تنفيذها، وينبغي أن يظل كذلك. وينبغي لي أن أقول، ببالغ الأسف، إن القلق والخوف بدأ يكتسحان الأمل والأمان في لاهاي. فالاتفاقية التي استهدفت نزع السلاح الكيميائي، وأُعدت لهذا الغرض بمعناه الحقيقي، تتعرض لخطر جسيم هو خطر تحولها إلى معاهدة لعدم انتشار الأسلحة الكيميائية اليوم.

والسبب معروف، بالطبع. ففي حين صدق عليها فعلياً الـ ٦٠ بلداً التي وقعت عليها، كما أن عدداً من البلدان الأخرى يوشك أن يفعل الشيء ذاته، فإن التصديق عليها من البلدين المعلن أنهما حائزان للأسلحة الكيميائية غير وشيك الحدوث أو حتى ليس من الواضح أن يحدث. فإذا لم يصدق البلدان الحائزان للأسلحة الكيميائية على اتفاقية الأسلحة الكيميائية في غضون الأسابيع القليلة المقبلة، وهي ضرورة يتضح بجلاء أنها ليست في المتناول الآن، فإن سلامة الاتفاقية وعالميتها، وفي الواقع فإن الاتفاقية برمتها، ستتعرض لتهديد خطير.

لقد وضعت اتفاقية الأسلحة الكيميائية وصيغت على أساس تعهد أساسي بأن الدولتين الحائزتين للأسلحة الكيميائية سوف تشتركان اشتراكاً كاملاً في تنفيذها. ومع ذلك، ففي هذه المرحلة فإن اللاعبين الرئيسيين اللذين يتعين عليهما أن يكونا في وسط الملعب، لا يزالا يقفان خارج الخطين الجانبيين، حيث يؤديان فقط دور كبار المشجعين.

لذا غدت هذه الدورة الأخيرة للجنة التحضيرية في لاهاي، بحق، منشغلة بشكل كامل بهذه المسألة. وبعد مناقشة طويلة، اعترفت اللجنة بأن الحلول التي يمكن التوصل إليها للمحافظة على المعاهدة غير متاحة على الفور، وقررت عقد جلسة استثنائية لهذا الغرض قبل أن تصبح الاتفاقية نافذة المفعول.

وسأعود إلى تناول هذه المسألة الهامة جداً في مرحلة لاحقة، إذ أنه من غير المناسب تحويل بؤرة التركيز بعيداً عن المفاوضات الحالية الخاصة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في الوقت الحالي. ومع ذلك، وكنقطة مرجعية، أطلب تعميم ورقة عمل أُعدت ووزعت في لاهاي كوثيقة من وثائق مؤتمر نزع السلاح.

فهذه المسألة، من ناحية أخرى، غير منقطعة الصلة بالحالة الراهنة للأمور فيما يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب. فأثناء المفاوضات الخاصة باتفاقية الأسلحة الكيميائية، جرى إنهاء كثير من المسائل الخطيرة عند نقطة توازن مالت بشدة نحو مواقف الدول الحائزة للأسلحة الكيميائية. وقدمت الدول غير الحائزة للأسلحة الكيميائية تنازلات كبيرة وأساسية من أجل التوصل إلى حلول وسط بغية ضمان أن تظل الدولتان في ساحة المفاوضات. والواقع أن جزءاً أساسياً من النص، نُسخ بالكامل تقريباً من الاتفاق الثنائي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق.

وفيما يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب، فعلنا الشيء ذاته بالضبط، هنا. إن الفكرة التي أُخذت بعين الاعتبار، بشكل دائم، طوال المفاوضات هنا هو أنه ينبغي لنا متابعة مواقفنا إلى الحد الذي لا يُثني الدول الرئيسية الحائزة للأسلحة النووية عن قبول المعاهدة. وأصبح هذا المفهوم قوياً وواضحاً جداً صوب النهاية لدرجة أنه في الأجزاء الأخيرة من الدورة الأخيرة، أصبحت المفاوضات بشأن بعض المسائل الرئيسية تقتصر، على وجه الحصر، على دول قليلة جداً.

من المفهوم أن نرغب في إبقاء الفاعلين الرئيسيين ملتزمين بالعملية وباختتامها. لكن بعد الخبرة المحققة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ينبغي الشك إلى حد كبير في قيمة أو قوة هذه الالتزامات. ينبغي بالطبع أن يؤخذ موقف الدول الرئيسية في الاعتبار، بشكل كامل، شأنها في ذلك شأن الدول الأخرى. لكن ينبغي أن نلتزم الحذر بحيث لا ننتج معاهدة مصنوعة "خصيصاً للزبون" بحيث تناسب هذه الدول بشكل كامل، حيث أنها يمكن أن تكون، بأي حال، غير متأهبة أو غير مستعدة لقبولها، عند اتمام إعدادها.

ولذا فإنه بشأن المسائل المتبقية المتعلقة بنزع السلاح النووي، والتطوير النوعي، والوسائل التقنية الوطنية، والأساس الذي يستند إليه طلب التفتيش الموقعي، والمجلس التنفيذي، وبدء النفاذ، ينبغي إيلاء اعتبار كامل ومتساوي لمواقف الدول المعنية، كما ينبغي تفادي أية محاولة لطمس هذه المواقف في إطار تصور يقوم على عدم المساس بالالتزامات المفترضة لبعض الدول الفاعلة الرئيسية.

وفي هذا السياق، تكتسب الاشارة إلى نزع السلاح النووي، والطريقة التي يتحقق بها، أهمية خاصة.

إننا نعلم كحقيقة، أن التطوير النوعي للأسلحة النووية يمكن أن يظل قائماً ضمن النطاق القائم. ونعلم أيضاً، كحقيقة، أنه عقب معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وعمليات "الخفض" لا تلوح في الأفق خطوات أخرى نحو نزع السلاح النووي. دعوني أُضيف أننا لاحظنا أيضاً، ولا زلنا متحيرين من الحجج التي قدمتها بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية في محكمة العدل الدولية بشأن الحق الذي انتحلته لنفسها في أن تحوز، حتى بشكل دائم، أسلحة نووية، وأن تستخدمها أو تهدد باستخدامها.

ولذا، فإن لدينا كل الحق في طلب قطع التزام بنزع السلاح النووي من خلال برنامج يتحقق خطوة فخطوة، ويطور ويختتم في غضون فترات زمنية فاصلة محددة. إن توافق الآراء الذي أمكن التوصل إليه منذ الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح يمثل الموقف الأدنى الذي يمكن قبوله، وينبغي ألا يعرض للخطر في ظل الظروف السائدة.

لقد عـُرضت مواقفنا بشأن بعض المسائل المعلقة، في الجلسة العامة الأخيرة للدورة السابقة. وتبقى هذه المواقف دون تغيير. وفي الوقت ذاته، نود أن نـُعيد تأكيد أننا نريد أن تـُعقد معاهدة الحظر الشامل للتجارب على وجه السرعة، وأن تعد للتوقيع عليها في أيلول/سبتمبر. لقد اتبعنا نهجاً مرناً جداً وحاولنا بكل الجهد، المساهمة بشكل إيجابي في كافة مراحل المفاوضات للمساعدة في اتمام المعاهدة في وقتها. ومع تعاقب دقات الساعة يمكن للمعاهدة أن تضيع من أيدينا. ولذا، تـُعتبر الحاجة ماسة إلى بحث المسائل والنظر فيها على نحو مركز من جديد، من أجل التوصل إلى حلول يمكن قبولها، وفي الواقع، من أجل التوصل سريعاً إلى تحقيق ذلك.

الرئيس (الكلمة بالاسبانية): أشكر ممثل إيران الموقر على بيانه وعلى كلماته الرقيقة. أ ُعطي الكلمة الآن لممثل سري لانكا الموقر، السفير غونيتليكه.

السيد غونيتيلكه (سري لانكا) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أولا أن أهنئكم على اضطلاعكم بسدة رئاسة مؤتمر نزع السلاح في هذه المرحلة النهائية التاريخية من المفاوضات الخاصة بعقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية. إننا نعتمد على مهاراتكم الدبلوماسية وعلى أحكامكم السديدة، في اختتام عملنا بشأن الحظر الشامل للتجارب الذي يطمح المجتمع الدولي إلى تحقيقه منذ عدة عقود. ودعوني أيضا، أهنئ وأرحب بالأعضاء الجدد في المؤتمر الذين أدى اشتراكهم فيه إلى تعزيز حقوقه، إلى حد كبير.

وحتى ونحن نستأنف العمل في الجزء النهائي من دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ١٩٩٦، لا تزال كثير من الشكوك تساور تفكيرنا بشأن نص معاهدة الحظر الشامل للتجارب الذي قدمه رئيس اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية في ٢٨ حزيران/يونيه، وبشأن وضع المفاوضات، والأكثر أهمية على الاطلاق، بشأن موقف مؤتمر نزع السلاح من نص الرئيس الوارد في الوثيقة CD/NTB/WP.330/Rev.1. لقد قدم رئيس اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية نصه الذي يرى، وفقاً لأفضل تقييم له أنه يعكس ويمثل توازنا سليما بين ما هو مستصوب وما هو ممكن التحقيق. ويدرك وفدي إلى حد كبير للغاية أنه أثناء الجولة الحالية للمفاوضات بذل رئيس اللجنة قصارى جهده لانتاج نص يجعلنا أقرب إلى تحقيق مقصدنا النهائي. ولذا ينبغي للمؤتمر أن يشيد به، وبوفده على المساهمة التي قدماها.

أثناء المفاوضات، وافقت بعض فرادى الوفود على حلول وسط كثيرة تتعلق بمواقفها الوطنية التي تعز عليها. ومن الواضح أنه بدون التحلي بروح التوصل إلى الحلول الوسط من هذا القبيل ما كان يمكن للجنة المخصصة أن تحرز التقدم الذي حققته في العامين ونصف العام الماضيين. والسؤال المطروح هو ما إذا كنا استطعنا الوصول إلى الهدف المرجو، بحيث نعلن للمجتمع الدولي أن مؤتمر نزع السلاح قد نجح في إتمام المهمة الموكولة إليه.

فعلى الرغم من التقدم الذي أحرزته اللجنة المخصصة، لا تزال هناك بعض المسائل القليلة لكن الحيوية التي تتطلب تسويتها بغية التوصل إلى معاهدة جيدة، هي المعاهدة التي نطمح جميعاً في التوصل إليها. وهذا الطموح معبر عنه في أحكام مؤكدة واردة في الولاية التي منحها مؤتمر نزع السلاح في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ إلى اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية، والتي أرغب في تكرار ذكرها: "التفاوض

بشكل مكثف من أجل عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية تكون عالمية ويمكن التحقق منها، بشكل متعدد الأطراف وفعال، معاهدة تسهم بشكل فعال في منع انتشار الأسلحة النووية بكافة جوانبه، وفي عملية نزع السلاح النووي، ومن ثم في تعزيز السلم والأمن الدوليين".

ومنذ إنشاء اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، كان المؤتمر يجدد ولايتها سنويا. وفي هذا الصدد، من المهم ايضاح أنه أثناء كامل عملية المفاوضات التي استغرقت فترة عامين ونصف العام، لم يقدم اقتراح بتنقيح أو بتعديل الولاية الأصلية التي منحت للجنة المخصصة في عام ١٩٩٤. وفي هذه الظروف، يقع على عاتقنا أن نبحث بشكل مدقق ما إذا كان مشروع المعاهدة الذي قدمه رئيس اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية والوارد في الوثيقة CD/NTB/WP.330/Rev.1 يعكس بشكل كامل، الولاية التي صاغها المؤتمر بعناية على هذا النحو، ووافق عليها، ومنحها للجنة المخصصة.

أعتزم الآن التعليق على بعض المسائل التي لا يزال يتعين تسويتها قبل اختتام مفاوضاتنا. المسألة الأولى هي ما إذا كانت اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية قد استطاعت، حقاً أن تقدم مشروعا لمعاهدة للحظر الشامل للتجارب على النحو الذي طلبه مؤتمر نزع السلاح. إن مشروع المعاهدة ليس شاملا، بأي حال من الأحوال. وإن المعاهدة، كما وصفها أحد الوفود بصورة ملائمة، ستؤدي فقط إلى "حظر الدوِّي" (دوي التفجير). وفي هذا السياق، يتعين الاشارة إلى أن الغرض من الولاية التي منحت للجنة المخصصة هو أن تمنع، بشكل فعال، انتشار الأسلحة النووية "بكافة جوانبه". وان رفض تقديم تعهد قوي بأنه في اطار البيئة التي تخلقها معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لن تتخذ تدابير لصنع أسلحة نووية أو لتحسين نوعيتها قد أعطى مؤشرا على أن الانتشار الرأسي للأسلحة النووية لن يوقف بموجب مشروع معاهدة الحظر الشامل للتجارب على النحو المصاغ به حاليا. فإذا كان ذلك هو كل ما نستطيع تحقيقه في الظروف الراهنة، دعونا إذن، نقبل هذا الوضع ونعترف بشكل بناء بذلك الواقع. لإن اتخاذ قرار من هذا القبيل سيتيح مجالا لمؤتمر نزع السلاح لمواصلة عمله من حيث توقف، والبدء في العمل من أجل التوصل إلى معاهدة حقيقية للحظر الشامل للتجارب، في وقت أكثر ملاءمة.

إن ديباجة أي معاهدة ينبغي أن تعكس المقاصد والمبادئ المشتركة التي تجمع الأطراف فيها. وينبغي لاعلان من هذا القبيل، أن يغطي بصورة مناسبة، الجوانب ذات الصلة، تغطية بليغة. فكما تعلمون، يتعلق اختلاف كبير في الرأي، بما إذا كانت الديباجة الواردة في مشروع النص الذي قدمه الرئيس تمثل بالذات أفضل ما تستطيع اللجنة المخصصة تحقيقه. فعلى سبيل المثال، وافقت الدول الأطراف في العام الماضي على تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير محدد. وبموافقتها تلك، أعادت الدول الحائزة للأسلحة النووية تأكيد التزامها بأن تتابع، بحسن نية، إجراء مفاوضات من أجل اتخاذ تدابير فعالة بشأن نزع السلاح النووي. وفي هذا السياق، دعت مجموعة الـ٢١، مؤتمر نزع السلاح واللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية مرات متعددة إلى أن يقطعا التزاماً بنزع السلاح النووي في إطار مشروع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومع ذلك، فإن التزاما من هذا القبيل لم يقطع حتى الآن. وتعزز موقفنا أكثر بالرأي الاستشاري الذي أدلت به محكمة العدل الدولية في ٨ تموز/يوليه الذي يشير، ضمن جملة أمور إلى: "إن هناك التزاما بالسعي، بحسن نية، إلى إجراء واختتام مفاوضات تؤدي إلى نزع السلاح النووي بكافة جوانبه تحت مراقبة دولية صارمة وفعالة". ولذا فمن الواضح أن الالتزام لا يتمثل فقط في إجراء مفاوضات بحسن نية وإنما يتمثل أيضا في الوصول بهذه المفاوضات إلى خاتمة منطقية. وعلاوة على ذلك، أوضح الرأي الاستشاري بجلاء أن هذه مسؤولية ملقاة على عاتق جميع الدول وليس فقط على عاتق الدول الحائزة

للأسلحة النووية. وفي هذه الظروف، من المهم أن تعاود اللجنة المخصصة النظر من جديد في ديباجة مشروع نص معاهدة الحظر الشامل للتجارب الذي قدمه الرئيس.

إن وفدي يشعر بقوة بالحاجة إلى بدء نفاذ المعاهدة بأدنى قدر من الارجاء. وتدرك سري لانكا ادراكا كاملا وجهات النظر القوية التي أعربت عنها وفود شتى بشأن هذه المسألة، كما تدرك الصعوبات التي واجهها رئيس اللجنة المخصصة من أجل التوصل إلى توافق الآراء بشأن هذه المسألة. إلا أن وفدي يعتقد أن المادة الرابعة عشرة على النحو الذي صيغت به حاليا لن تتيح للمعاهدة أن تصبح نافذة على الاطلاق. ويحتوي المرفق ٢ من مشروع معاهدة الحظر الشامل للتجارب على قائمة بأسماء ٤٤ بلداً بعضها يواجه صعوبات لا يمكن تذليلها تجاه المعاهدة في صيغتها الحالية. ولذا، فإن الالحاح على وجوب قيام جميع هذه البلدان بالتوقيع على المعاهدة كي يبدأ نفاذها، حتى وإن كان بعض هذه الدول قد أعلن بجلاء أنه لن يكون، بشكل واضح، طرفا في المعاهدة، ليست هي أفضل طريقة للدفع بهذه المعاهدة نحو بدء النفاذ. إن هذا بمثابة خلق سلطة فيتو ضد المعاهدة، ومن ثم إبطال أثر كل العمل الشاق الذي تحقق منذ أن بدأت المفاوضات في عام ١٩٩٤. أو ينبغي لنا اقامة حاجز لا يمكن اجتيازه ونحن نعلم جيدا بأن المنتج النهائي لعملنا لن يرى، على هذا النحو، ضوء النهار، على الرغم من التدابير المشار إليها في الفقرتين ٢ و٣ من المادة الرابعة عشرة؟

ويمكنني أن أضيف أيضا أن الصياغة الواردة في المادة الرابعة عشرة (٢) التي تخول المؤتمر سلطة بحث واتخاذ "تدابير تتسق مع القانون الدولي ... من أجل التعجيل بعملية التصديق" ينبغي ألا تفسر على أنها تعني التنصل بأي شكل من الأشكال من الحق السيادي للدول في أن تقرر التصديق على المعاهدات وهو حق راسخ جيدا في القانون الدولي.

وهناك مسألة أخرى يتعين تسويتها وتتعلق بتكوين المجلس التنفيذي. في هذا الصدد، أعتقد أن أفضل سبيل لتحقيق المساواة والانصاف هو أن ننفذ مبدأ التوزيع الجغرافي العادل. وقد جرى الإعراب في اللجنة المخصصة عن آراء مضادة للتوزيع الجغرافي المقترح، ونرى استخدام المساهمات في الميزانية السنوية للمنظمة كمعيار ارشادي لتخصيص المقاعد. وإذا شئت طرح هذه المسألة باعتدال، أقول، إن استخدام المساهمات التي تقدمها الدول الأطراف كمعيار لتحديد المقاعد في المجلس التنفيذي هي سابقة غير صحية بالنسبة للصكوك المتعددة الأطراف من هذا الطابع.

وهناك مسألة هامة لا بد وأن تثير قلق الدول الأطراف المقبلة في المعاهدة، بما فيها بلدي، هي مسألة التمويل. فأغلب هذه البلدان يشعر بالقلق، ويريد أن يعرف مقدما التكلفة المالية الفعلية التي يتكبدها كي يصبح طرفاً في المعاهدة. إن التكاليف الأساسية للمعاهدة سوف تتألف عناصرها من تمويل اللجنة التحضيرية، والأمانة التقنية المؤقتة أثناء المرحلة التحضيرية، ونظام الرصد الدولي، والمؤتمر الأول للدول الأطراف، وتمويل منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب عقب بدء نفاذ المعاهدة. ومن الواضح، من رد فعل، وفد واحد على الأقل، إزاء الأسلوب الذي صيغت به المادة الرابعة عشرة بشأن بدء النفاذ، أن المعاهدة لن يبدأ نفاذها إلا بعد فترة كبيرة من الوقت. ومع ذلك، فإن البلدان التي وقعت المعاهدة ستصبح مسؤولة قانونيا عن الوفاء ببعض النفقات سواء بدأ نفاذ المعاهدة أم لم يبدأ. فإذا كانت الخبرة المكتسبة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية تمثل مؤشرا بالنسبة للوقت والموارد اللازمين للتنفيذ الكامل لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب فإن حدسي الخاص ينبئني بأنه سيتحتم على اللجنة التحضيرية أن تظل قائمة لمدة كبيرة

من الزمن قبل دعوة أول مؤتمر للدول الأطراف إلى الانعقاد. وحيث أن التوقيع على المعاهدة سوف يستتبعه التزام مباشر، ينبغي أن تعطى لنا صورة واضحة عن التكلفة السنوية التي يتعين أن تتحملها ميزانياتنا بمقتضى توقيع المعاهدة.

وأود أن أذكّر اللجنة المخصصة بمسؤوليتها عن اختتام المفاوضات، على النحو المطلوب في قرار الجمعية العامة ٥٠/٦٥. لقد أعلن عدد من البلدان بجلاء تام في اجتماع اللجنة المخصصة الذي عقد في ٢٩ تموز/يوليه أنه يؤيد نص الرئيس كأساس لمواصلة المشاورات بشأن المسائل المتبقية، واختتام المفاوضات ضمن الحد الزمني المنصوص عليه. وأوضحت بعض الوفود أنها ترغب في تقديم تعديلات على نص الرئيس. ويأمل وفدي في أن تلقى هذه المقترحات الاهتمام الواجب من رئيس اللجنة المخصصة وأعضاء المؤتمر. إننا نؤيد الوفود التي أعربت عن موافقتها على استخدام نص الرئيس كأساس لاتمام المرحلة النهائية للمفاوضات. ونحن على ثقة من أن رئيس اللجنة المخصصة سيتمكن، بالخبرة والمهارة اللتين أظهرهما إلى حد كبير، حتى الآن، من أن يستكمل في الأيام المقبلة، المفاوضات بشأن هذه المعاهدة التي تمثل نقطة تحول. وإذ ندرك إدراكا بالغاً القيود الشديدة التي تواجهنا فيما يتعلق بالوقت، لدى تحقيق هذه المهمة فإننا على استعداد لتقديم أكمل دعم من جانبنا لرئيس اللجنة المخصصة كي نخفف من ثقل العبء الكبير الملقى على كاهله، وبذا نحول حلما عزيزا على المجتمع الدولي إلى حقيقة واقعة.

الرئيس (الكلمة بالاسبانية): أشكر ممثل سري لانكا الموقر على بيانه وعلى كلماته الرقيقة. أُعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل الموقر السفير سابويا.

السيد سابويا (البرازيل) (الكلمة بالانكليزية): انه لمصدر ارتياح كبير للوفد البرازيلي وليّ شخصياً أن أرى مؤتمر نزع السلاح يرأسه ممثل ذائع الصيت لبيرو وزميل من بلد أمريكي لاتيني يعتبر جارا وصديقا لبلدي. فأرجوكم، السيد الرئيس، أن تتقبلوا خالص تهانينا. ونحن على ثقة من أن مهاراتكم الدبلوماسية الذائعة الصيت، وخبراتكم ستقدم لنا أجل الخدمات في هذا الوقت الحاسم من أعمال المؤتمر.

دعوني أغتنم هذه الفرصة للاعراب عن خالص شكرنا وتقديرنا لسلفكم السفير منير أكرم من باكستان لاضطلاعه بمسؤوليات الرئيس ببراعته وشجاعته المعهودة في ظرف شاق إلى حد كبير.

ودعوني أيضا أعرب عن امتناننا لرئيس اللجنة المخصصة على الجهود التي بذلها في اعداد معاهدة الحظر الشامل للتجارب. ونقدم له كامل مساندتنا في مساعيه المتواصلة من أجل تحقيق هذا الغرض.

وكما حدث بالنسبة لمعظم الدول الممثلة حول هذه المائدة، أجرت الحكومة البرازيلية خلال الأسابيع الأربعة الأخيرة تحليلاً متعمقاً لمشروع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية المقدم في ٢٨ حزيران/يونيه في الوثيقة (CD/NTB/WP.330/Rev.1).

ونعتقد، شأننا في ذلك، شأن وفود عديدة، أن هناك نواقصاً كثيرة في هذا المشروع من بينها يمكن أن نذكر عدم وجود أي التزام حقيقي بنزع السلاح النووي. وعدم وجود معايير واضحة فيما يتعلق باستخدام البيانات التي لا تجمع عن طريق هيئات المعاهدة لأغراض التحقق، وكذلك العبء المالي الكبير الذي سيقع على كاهل الموقعين بغض النظر عن قدراتهم فيما يتعلق بإجراء التفجيرات النووية أو مسلكهم الماضي في هذا الصدد. وعلى الرغم من هذه النواقص، فإننا مقتنعون بأن هذا النص يتيح أفضل امكانية للمجتمع الدولي للتوصل هذا العام إلى تحقيق الهدف الذي طال السعي إليه وهو تحريم إجراء التفجيرات التجريبية الخاصة بالأسلحة النووية، كما أنه يجعلنا جميعا أقرب إلى تحقيق هدف نشوء عالم خال من الأسلحة النووية. ولذا، وبعد البحث المعتني لكل المسائل الهامة المعنية، فإن الحكومة البرازيلية على استعداد لقبول مشروع المعاهدة على النحو الوارد في الوثيقة CD/NTB/WP.330/Rev.1.

ولدى استئناف عملنا منذ ثلاثة أيام مضت، جرى الإعراب عن آراء مختلفة فيما يتعلق بمشروع المعاهدة والآفاق المرتقبة لاعتماده. ومع أن الوضع الحالي يمكن أن يتيح أكثر من تفسير واحد لها، فإن هناك حقيقة لا مفر منها في هذه المرحلة، هي أن مشتركين هامين عديدين في المفاوضات التي سبقت تقديم الوثيقة CD/NTB/WP.330/Rev.1 - من بينهم دولة واحدة حائزة للأسلحة النووية - لا يزالوا يواجهون صعوبات كبيرة فيما يتعلق بتقبل ذلك النص. والبرازيل على استعداد لأن تسهم بكل ما يسعها من جهد في استكشاف كافة السبل التي تؤدي إلى التوصل إلى معاهدة تحظى بقبول عام، وترسل إلى الدورة الحادية والخمسين المقبلة للجمعية العامة للأمم المتحدة المقرر انعقادها في أيلول/سبتمبر.

الرئيس (الكلمة بالاسبانية): أشكر ممثل البرازيل على بيانه وعلى كلماته الرقيقة. ليس لدي متحدثين آخرين في القائمة المخصصة لصباح هذا اليوم. وأود معرفة ما إذا كان أي وفد يريد إلقاء كلمة؟ يبدو أن أحدا لا يريد ذلك. أود الآن الانتقال إلى بحث الطلبين اللذين قدمتهما كازاخستان وسيشيل للاشتراك في أعمال المؤتمر كدولتين غير عضوين. وقد تبين في المشاورات أن الوفود ستقبل بحث هذين الطلبين مباشرة في الجلسة العامة بدون عقد أي اجتماعات غير رسمية، على أساس أن يكون مفهوما أن هذا لا يمثل سابقة فيما يتعلق بأي طلبات مماثلة في المستقبل. وقد عممت الأمانة اليوم في الوثيقة CD/WP.476 مذكرة من الرئيس تحتوي على هذين الطلبين. فإذا لم تكن هناك اعتراضات، أعتبر أن المؤتمر يوافق على هذين الطلبين.

وقد تقرر ذلك.

الرئيس (الكلمة بالاسبانية): عممت الأمانة بناء على طلبي، الجدول الزمني المؤقت للاجتماعات المقرر عقدها في الأسبوع المقبل. وقد أعد الجدول الزمني بالتشاور مع رئيس اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية، وكالمعتاد، فإن هذا الجدول هو مجرد جدول ارشادي، ويخضع للتغيير عند اللزوم. فهل يسعني على هذا الأساس اعتبار أن المؤتمر وافق على الجدول الزمني؟

وقد تقرر ذلك.

الرئيس (الكلمة بالاسبانية): قبل رفع الجلسة، أود إبلاغ الوفود أنه سيعقد في الساعة الثالثة بعد ظهر اليوم في الغرفة رقم ١ اجتماع لأصدقاء رئيس اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية بشأن اتفاق البلد المضيف. ستعقد الجلسة العامة المقبلة لمؤتمر نزع السلاح يوم الخميس، ٨ آب/أغسطس الساعة ١٠/٠٠.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥